

131



٢١٦
م

السراجية (في الفرائض والموارِيث)، تأليف السجاوندي،
محمد بن محمد - كان حيا حوالي ٥٩٦ هـ. كتب في القرن
العاشر الهجري تقديرا .

٢٨ ق ٩ س ١٨ × ١٢ سم

١٤٠٦
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ص ١ - ٧٥)، خطها نسخ حسن، طبع
دار الكتب المصرية ١ : ٥٥٧، معجم المؤلفين ١١ : ٢٢٢
١ - الفرائض، الفقه الاسلامي وأصوله ١ - المؤلف
ب - تاريخ النسب - خ .

٢١٦
م

شرح السراجية، تأليف الجرجاني، علي بن محمد - ٨١٦ هـ.
بنط علي حاجي بن عبد الرحمن السمرقندي - ٩٧٧ هـ.

٥٦ ق ٢٢ س ١٨ × ١٢ سم

١٤٠٦
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ص ٧٧ - ١٨٧)، خطها تعليق، طبع
الاعلام ٥ : ١٥٩، دار الكتب المصرية ١ : ٥٨٨
١ - الفرائض، الفقه الاسلامي وأصوله ١ - المؤلف
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

ف ١٤٢٧
١٠١٢٦ / ١٢٩٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **مجمع حبيب بن عيسى** **١٤٠٦** الرقم

اسم المؤلف

تاريخ النسخ

عدد الأوراق **٩٤**

ملاحظات **(شراعية)**

القياس **١٢٤٢**

١٤٠٦

ان کے لئے ہمارا چاہ ہے کہ وہ سب قیمتی
دو طلاؤں کی شکل میں ۱۲۹۹

دو طراز و کتب و شکله ۱۲

٥
٥
٥
٥
٥

عزم عزم عزم عزم عزم

ح ح ح ح ح

Handwritten notes on a separate sheet of paper, possibly a ledger or account book, with columns and entries.

۲۵
۱۶
۱۲۵
۱۵۲
۱۶۳
۱۷۴
۱۸۵
۱۹۶
۲۰۷
۲۱۸
۲۲۹
۲۴۰
۲۵۱
۲۶۲
۲۷۳
۲۸۴
۲۹۵
۳۰۶
۳۱۷
۳۲۸
۳۳۹
۳۵۰
۳۶۱
۳۷۲
۳۸۳
۳۹۴
۴۰۵
۴۱۶
۴۲۷
۴۳۸
۴۴۹
۴۶۰
۴۷۱
۴۸۲
۴۹۳
۵۰۴
۵۱۵
۵۲۶
۵۳۷
۵۴۸
۵۵۹
۵۷۰
۵۸۱
۵۹۲
۶۰۳
۶۱۴
۶۲۵
۶۳۶
۶۴۷
۶۵۸
۶۶۹
۶۸۰
۶۹۱
۷۰۲
۷۱۳
۷۲۴
۷۳۵
۷۴۶
۷۵۷
۷۶۸
۷۷۹
۷۹۰
۸۰۱
۸۱۲
۸۲۳
۸۳۴
۸۴۵
۸۵۶
۸۶۷
۸۷۸
۸۸۹
۹۰۰
۹۱۱
۹۲۲
۹۳۳
۹۴۴
۹۵۵
۹۶۶
۹۷۷
۹۸۸
۹۹۹
۱۰۰۰

10/25

0120

五

٢٥

FA

میزم و رم

4 K

$\begin{array}{r} 100 \\ 100 \\ \hline 200 \end{array}$

17
15

12
14

۱۰۰

100

18

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين
حمد الشاكرين والصلوة
على رسوله خير البرية محمد و
آله أجمعين الطيبين الطاهرين
قال رسول الله صلى الله عليه و
سلم تعلموا الفرائض وعليها
الناس فانها نصف العلم فقال
علمائنا رحمهم الله يتعلق بركة الميت

حقوق اربعة الاول يبدأ بتكفينه و
تجهيزه من غير تبذير ولا تقتير ثم يقضى دينه
من جميع ما بقي من ماله ثم ينفذ
وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين
ثم يقسم الباقي بين الورثة كما
بالكتاب والسنة واجماع
الامة فيبدأ باصحاب الفرائض وهم
الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله
ثم بالعصبات من جهة النسب والعصبة

كل من ياخذ ما ابقته اصحاب الفرض
 وعند الافراد يحزن جميع المال ^{نشر}
 بالعصبات من جهة السبب وهو
 مولى العتاقة ^{نشر} ثم عصبته ثم الرد على
 ذوى الفروض ^{نشر} للنسبة بقدر حقوقهم
 ثم ذوى ^{الاحكام} ثم مولى الموالاة ^{نشر} ثم المقر له
 بالنسب على الغير بحيث لم يثبت لنسبه باقراره
 من ذلك الغير اذ امارات المقر على قراره ^{نشر} الموصى
 بجميع ما لم يمت ^{نشر} **فصل** مانع من اثار اقراره او فراقه او قضاء
 والقفل الذي يتعلق به وجوب القصاص



الافاق

الكفارة واختلاف الدين واختلاف
 القدرين حقيقة ^{نشر} الحزنى والذى اوجها
 كالمستأمن والذى اوجها من دارين
 مختلفين والداران مختلف باختلاف ^{المنفعة}
 والملك لانقطاع العصمة فيهما ^{نشر}
باب معرفة الفروض ومستحقها

الفروض المقدمة في كتاب الله تعالى
 ستة النصف والربع والثلث ^{نشر}
 والثلث والستس واصحاب هذه الثلث ^{نشر}
 والثلث والستس واصحاب هذه الثلث ^{نشر}

هذا هو الحق في الفروض
 والافاق في الفروض
 والافاق في الفروض
 والافاق في الفروض

هذا هو الحق في الفروض
 والافاق في الفروض
 والافاق في الفروض
 والافاق في الفروض

هذا هو الحق في الفروض
 والافاق في الفروض
 والافاق في الفروض
 والافاق في الفروض

بِالْوَلَدِ وَالْوَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ وَالْأَبَ وَاجِدَ
 بِالْمَيْتِ ^{الْمَيْتِ}
 بِالْإِتِّفَاقِ وَأَمَّا لِلزَّوْجِ فَحَالَتَانِ النِّصْفُ وَذَلِكَ
 عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَالْوَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ وَالزَّوْجِ
 مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ **فَصُولُ النِّسَاءِ**
 لِلزَّوْجَاتِ حَالَتَانِ الرَّبْعُ لِلْوَاحِدَةِ فَصَاعِدًا عِنْدَ
 عَدَمِ الْوَلَدِ وَالْوَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ وَالثَّمَنُ مَعَ
 الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ **وَأَمَّا بَنَاتُ**
 الصُّلْبِ فَأَحْوَالُ ثَلَاثُ النِّصْفِ لِلْوَاحِدَةِ وَ
 الثُّلُثَانِ لِثَنَيْنِ فَصَاعِدًا وَمَعَ الْإِبْنِ لِلذَّكَرِ

مثل

مِثْلُ حِطِّ الْأُنثَيْنِ وَهُوَ يُعْصِبُهُنَّ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ
 بَنَاتُ الصُّلْبِ وَلَهُنَّ أَحْوَالُ سِتِّ النِّصْفِ
 لِلْوَاحِدَةِ وَالثُّلُثَانِ لِثَنَيْنِ فَصَاعِدًا عِنْدَ عَدَمِ
 بَنَاتِ الصُّلْبِ وَلَهُنَّ السُّدُسُ مَعَ الْوَاحِدَةِ الصُّلْبِيَّةِ
 تَكْمَلَةٌ لِلثَّلَاثِينَ وَلَا يُوْثَنُ مَعَ الصُّلْبَتَيْنِ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ بَحْرَايَهُنَّ أَوْ سَفَلَ مِنْهُنَّ عِلَامَةٌ فَيُعْصِبُهُنَّ
 وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِطِّ الْأُنثَيْنِ وَيَسْقُطُ
 بِالْإِبْنِ وَلَوْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ابْنُ بَعْضُهُنَّ سَفَلَ
 مِنْ بَعْضٍ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ ابْنُ آخَرٍ بَعْضُهُنَّ سَفَلَ

والمعنى البياض في النصارى
التي لا تفضل الله تعالى
في البياضات فليس هو
الملك والاعلان من الملوك
عصوبه الخوف والاراد
ولا الملك الاعلان والاراد
ولكن الاعلان والاراد
لما قامت معالم الصلب وام
بواحد ونام بنات الار

اقوال

ان سفل وبالب بالانفاق وبالحمد عند

في قوله تعالى
 اني خيفه رحمة الله عليه
 ويسقط بنو العلات

في قوله تعالى
 اني خيفه رحمة الله عليه
 ويسقط بنو العلات

اني خيفه رحمة الله عليه ويسقط بنو العلات
 ايضا بالاخ لاب وايم واما للام فاحوال ثلث
 السدس مع الولد وولد الابن وان سفل اولاد
 من الاخوات والاخوات فصاعدا من اي جهة كانا
 وثلاث لكل عند عدمه هو لاء المذكور من وثلاث
 ما سقى بعد فرض احد الزوجين وذلك في المسلمين
 زوج وابوات او زوجة ابوان ولو كان مكان الاب
 جد فلام ثلث جميع المال الا عند ابي يوسف
 رحمة الله عليه فان لها ثلث الباقي وللجدة السدس

في قوله تعالى
 اني خيفه رحمة الله عليه
 ويسقط بنو العلات

لام كانت اولاد واحدة كانت او اكثر اذا كانت
 متساويات في الدرجة ويسقط كلهن باللام
 اما الاجل ولا يورث ايضا بالاب وكذلك
 باجد الام الاب وان علت فانها يورث
 مع اجد لانها ليست من قبله والقري من الجدات
 كانت وارثه كانت القرنة
 او محبوبة واذا كانت الجدة ذات قرابة واحدة
 كام ام الاب والآخرى ذات قرابتين اكش كام

في قوله تعالى
 اني خيفه رحمة الله عليه
 ويسقط بنو العلات

بِالْعَصَا

[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

...

ایه ای لاحوق تم بنوهم وان سنلوا ثم
وما ظنهم بولس ابائهم

1871

شواهد و قرائن

لنقل عليه السلام الى الآخر

من السورة وهي الملائكة فوضعت النصف والثلث
يصح عصبه بأخوته كذا ذكرنا في حال
وعدل على ميرورة الأمين عصبه موكدة كما لو سلم الله في أولادكم للذكر مثل
نفس ومن لا فرض للمؤمن إلا ناث وأخوه
عصبه لا نصير عصبه بأخيه كالعم والعمة
المال كله للعم دون العمة وأما العصبه
مع غيره فكل أنثى بصير عصبه مع أنثى أخرى
كأخت مع البنت كذا ذكرنا آخر العصب
مولى لعتاقة ثم عصبته على الترتيب الذي ذكرنا

اعْتَقَنَ

شَيْءٌ لِلْأَنَافِثِ مِنْ وَرَثَةِ الْمُعْتَقِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا اعْتَقُوا وَاعْتَقَ مَنْ
اعْتَقَنَ وَكَاتِبٌ أَوْ كَاتِبٌ مِنْ كَاتِبِينَ أَوْ دَبْرٌ
أَوْ دَتْرٌ مِنْ دَبْرٍ أَوْ جَرٌّ وَلَا مُعْتَقُهُنَّ أَوْ مُعْتَقُ
مُعْتَقَهُنَّ وَلَوْ تَرَكَ ابْنُ الْمُعْتَقِ وَابْنَهُ عِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ سُدُسُ الْوَلَاءِ لِلْأَبِ
وَلَوْ تَرَكَ ابْنُ الْمُعْتَقِ وَجَدَّهِ الْوَلَاءُ كُلُّهُ لِلْأَبِ
بِالِاتِّفَاقِ وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٌ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ
وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لَهُ كَمَا كُنْتُ بَنَاتٍ لِلْكَبَرِيِّ ثَلَاثُونَ

وَالْبَاقِي لِلْأَبِ وَعِنْدَ الْحَنَفِيِّينَ
تَمَالُكُ الْوَلَاءِ كُلُّهُ لِلْأَبِ

لَا تُؤْتَلَقُ لَدُنَّ الْعَبْدِ

دِينَارًا وَلِلصَّغِيرِ عِشْرُونَ فَاشْتَرَا بِهَا هُمَا
بِالْخَمْسِينَ ثَمَاتِ الْأَبِ وَتَرَكَ شَيْئًا فَالْثَلَاثَانِ
بَيْنَهُنَّ ثَلَاثًا بِالْفَرْضِ وَالْبَاقِي مَشْتَرِي ابْنِ الْأَبِ
أَخْمَاسًا بِالْوَلَاءِ ثَلَاثُهُ أَخْمَاسُهُ وَخَمْسَاهُ لِلصَّغِيرِ

بَابُ الْحَجَبِ

وَقَصَحَ مِنْ خَمْسَةِ وَارْبَعِينَ **بَابُ الْحَجَبِ**
الْحَجَبُ عَلَى ثَلَاثِ أَنْوَاعٍ حَجَبُ نَفْسَانٍ وَهُوَ حَجَبُ عَنْ
سَهْمٍ إِلَى سَهْمٍ وَذَلِكَ خَمْسَةُ نَفَرٍ لِلزَّوْجَيْنِ وَالْأُمِّ
وَبْنَتِ الْأَبِ وَالْأَخْتِ لِأَبٍ وَقَدَمُ بَيَانِهِ وَحَجَبُ
حُرَّامَانِ الْوَرِثَةِ فِيهِ فَرِيقَانِ فَرِيقٌ لَا يُحْبَوْنَ كَالِإِ

شَوَالِدُ الْمَنْعِ مِنْهُ الْحَجَّ الْمَأْيُتُونَ
الْمَنْعُ مِنْهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ
وَفِي أَصْلِهِ أَسْلَمَ مِنْ الْعِلْمِ
مَنْعٌ مَخْصُصٌ مَعِينٌ عَلَى مَسِيرَةِ الْإِيمَانِ
كَلِمَةٌ أَوْ لَعْنَةٌ يُوْجَدُ فِيهَا حُجْرَةٌ

الله عند محب محب النقصان كالكاfer والقا^{تل}

لَا النِّصْفَ وَهُوَ مِنْ اثْنَيْنِ كَالرَّبْعِ مِنْ أَرْبَعَةٍ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
هدى للناس إلى صراط مستقيم

وليس الاثنان يسميان به من نذر

فانصف حصل النصف
من النصف الثاني
من النصف الثاني
من النصف الثاني
من النصف الثاني

من
الشيء

والشمس من ثمانه والثلاث من ثلثه فإذا جاء
مثنى أو ثلاث من نوع واحد فكل عدد
أيضا يكون مخرجا لجزء فذلك العدد أيضا
مخرج ذلك الجزء ^{لضعف} لضعف ^{ضعف} ولا ضعف كالسنة
وهو مخرج للسدس ولضعفه ولضعف ضعفه
وإذا اختلط النصف من الأول بكل الثاني²
أو بعضه فهو من ستة وإذا اختلط الربع
بكل الثاني أو بعضه فهو من اثني عشر
وإذا اختلط الثمن بكل الثاني أو بعضه

فهو من اربعة وعشرين **باب القول**
القول أن يراد على المخرج من اجزائه إذا ضاق
عن فرض العلم أن مجموع المخارج سبعة اربعة
منها لا تقول الاثنان والثلاثة والاربعة والتمنا
وثلاثة منها يقول الستة يقول الى عشرة وثمان
وشفعاً واثنا عشر يقول الى سبعة عشر وثمان
لاشفعاً وأربعة وعشرون يقول الى سبعة
وعشرين عولاً واحداً للمسئلة المبنية وهي مائة
ونبتان وابوان ولا يراد على هذا الا عند ابن سينا

من
الشيء

من
الشيء

من
الشيء

من
الشيء

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَإِنْ عُنِدَهُ يَقُولُ إِلَى أَحَدٍ

وَمِلَّتَيْنِ **فصل في معرفة**

المتماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين

تماثل العددين كَوْنُ أَحَدِهِمَا مَسَاوِيًا لِلْآخَرِ

وَتَدَاخُلُ الْعَدَدَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ أَنْ يَعْدَا قَلَمُهُمَا

الْأَكْثَرُ أَيْ يُغْنِيهِ أَوْ يَقُولُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ الْعَدَدَيْنِ

مُنْقَسِمًا عَلَى الْأَقْلَى قِسْمَةً صَحِيحَةً أَوْ يَقُولُ أَنْ يَزِيدَ

عَلَى الْأَقْلَى مِثْلَهُ أَوْ أَمثَالَهُ يَسَاوِي الْأَكْثَرَ وَيَقُولُ

أَنْ يَكُونَ الْأَقْلَى جُزْءًا الْأَكْثَرِ مِثْلَ ثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ

وَتَوَافُقُ الْعَدَدَيْنِ أَنْ لَا يَعْدَا قَلَمُهُمَا الْأَكْثَرُ وَلِئِنْ

يَعْدُهُمَا عَدَدٌ ثَالِثٌ كَالثَّمَانِيَةِ مَعَ الْعَشَرِ يُعَدُّهُمَا

أَرْبَعَةً فِيهِمَا مُتَوَافِقَانِ بِالرُّبْعِ لِأَنَّ الْعَدَدَ الْعَاشِرَ

مُخْرَجٌ لِحِزِّ الْوَفْقِ وَتَبَايُنُ أَنْ لَا يَعْدَا الْعَدَدَيْنِ

مَعَ عَدَدٍ ثَالِثٍ كَالسَّعَةِ مَعَ الْعَشَرَةِ وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ

الْمُوَافَقَةِ وَالْمُبَايَنَةِ بَيْنَ الْمَقْدَارَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ **العددين**

أَنْ يَنْقُصَ مَقْدَامًا لِأَقْلَى مِنَ الْأَكْثَرِ مِنَ الْجَائِزِينَ

مَرَّاتٍ أَوْ تَتَّفَقَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ اتَّفَقَا

فِي وَاحِدٍ فَلَا وَفَقَ ^{بينه} وَإِنْ اتَّفَقَا فِي عَدَدٍ فَهُمَا

متوافقان ففي الابن بالنصف وفي الثلاثة

بالثلث وفي الاربعة بالربع هكذا الى العشرة

وفي ما وراء العشرة يتوافقان بحزء اعنى في

احد عشر بحزء من احد عشر وفي خمسة عشر بحزء من

خمسة عشر فاعبر هذا **باب التصحيح**

بحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول

ثلاثة بين السهام ~~كل~~ والرؤس واربعة

بين الرؤس والرؤس ما الثلاثة ^{فان} احدها ان كان

سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر

خروج من بين
الشرطين مع
ما هما يتوافقان
في

فلا حاجة لضرب كابوين وبنيتين والثاني ان يكون

الكسر على طائفة واحدة ولكن بين سهامهم ورؤسهم

موافقة فيضرب وفي عدد رؤس من ان كسر عليهم

السهام في أصل المسئلة وعولها ان كانت عايله

كابوين وعشرينات او خروج وابوين وست

بنات والثالث ان لا يكون بين سهامهم و

رؤسهم موافقة فيضرب كل عدد رؤس من

ان كسر عليهم السهام في أصل المسئلة وعولها

تزوج وخمس اخوات لاب^اواما الاربعه

فاجده ان يكون للمهر على طائفتين واكثر ولكن

بين اعداد مرسوم مماثلة فاحكم فيها ان يضرب

احد الاعداد في اصل المسئلة مثل ست بنات

وثلاث جدات وثلاثة اعمام والثاني ان يكون بعض

الاعداد متداخلا في بعض فاحكم فيها ان يضرب

اكثر الاعداد في اصل المسئلة مثل اربع زوجات

^{اصل المسئلة من ثلث}

وثلاث جدات واثنى عشر اعمام والثالث ان

يوافق بعض الاعداد بعضها فاحكم فيها ان يضرب

وفق

وفق احد الاعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في

وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث ولا فالمبلغ

في الثالث ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ في

اصل المسئلة كما ربع زوجات وثم عشر بنتا و

خمس عشر حدة وستة اعمام والرابع ان يكون

الاعداد متباينة لا يوافق بعضها بعضا فاحكم

فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع الثاني

ثم ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع

ثم ما جمع في اصل المسئلة كما مر ايتين وست جدات

وعشر بنات وسبعة اعمام **فصل اذا**

اودت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح
فاضرب بما كان لكل فريق من اصل المسئلة
فيما ضربته في اصل المسئلة واذا اردت ان تعرف
نصيب كل واحد من احاد الفريق فا قسم بما كان
لكل فريق من اصل المسئلة على عددهم ثم
اضرب الخارج في المضروب فالحاصل كل واحد
من احاد الفريق وجه آخر وهو ان تقسم المضروب
على اى فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق

نصيب
ذلك

الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل نصيب
كل واحد من احاد ذلك الفريق وجه آخر وهو
طريق النسبة وهو لو وضع ان تنسب سهام كل فريق
من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مضرا ثم تعطى
مثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد
ذلك الفريق **فصل في قيمة التركة**

بين الورثة او الغرما فاضرب سهام كل واحد
من التصحيح في جميع التركة ثم اقسام المبلغ على تصحيح
اذا كان بين التصحيح والتركة مبانيه فان كان

بين الصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام
كل وارث من الصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ
على وفق التركة اقسما المبلغ على وفق الصحيح
فالحارج نصيب ذلك الوارث في الوجهين هذا
لمعرفة نصيب كل فرد اما لمعرفة نصيب كل فرد فاضرب
ما كان لكل فرد من اصل المسئلة في وفق التركة
ثم اقسم المبلغ على وفق المسئلة ان كان بين التركة
والمسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة فاضرب
في كل التركة ثم اقسما الحاصل على جميع المسئلة فالحارج

نصيب ذلك الفريق في الوجهين اما في قضاء الديون
فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ومجموع
الديون بمنزلة الصحيح **فصل في الخارج**
من صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من الصحيح
ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقيين كزوج وام
وعمر فصالح الزوج على ما في دينه من المهر وحج
من المس فمن قسم باقي التركة بين الام والعم اثلاثا
بقدر سهامها سهمان للام للعم **باب الرد**
الرد ضد القول ما فصل عن فرض ذوى الفروض

وَلَا يَسْتَحِقُّ لَهُ يَرُدُّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ بَقْدَرِ حَقِّهِ

فَقَصْرُ الْأَعْلَى الزَّوْجَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ

رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَبِإِخْذِ الصَّحَابَةِ

زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفَاضِلُ لِبَيْتِ الْمَالِ

وَبِإِخْذِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ^{الْبَابُ} فِي مَسَائِلِ

عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ أَخَذُوهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ

جَنَسٌ وَاحِدٌ مِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمٍ مِنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ

فَاجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ ^{بَيْنَتَيْنِ} رُؤُسِهِمَا إِذَا تَرَكَ

أَوْ اخْتِنِ أَوْ جَدَّيْنِ فَاجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ ^{بَيْنَتَيْنِ}

وَالثَّانِي إِذَا جُمِعَ فِي الْمَسْأَلَةِ جَنَسَانِ أَوْ ثَلَاثَتَانِ

مِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمٍ مِنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ فَاجْعَلِ

الْمَسْأَلَةَ مِنْ سَهْمَيْهِمَا عَنِ مِائَتَيْنِ إِذَا كَانَ فِي

الْمَسْأَلَةِ سِدْسَانِ أَوْ مِنْ ثَلَاثَةِ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ

ثَلَاثُ سِدْسٍ أَوْ مِنْ أَرْبَعَةٍ إِذَا كَانَ نِصْفٌ وَسِدْسٌ

أَوْ مِنْ خَمْسَةٍ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَانِ وَسِدْسٌ

أَوْ نِصْفٌ وَسِدْسَانِ أَوْ ثَلَاثٌ ^{نِصْفٌ} وَالثَّلَاثَانِ يَكُونُ

مَعَ الْأَوَّلِ مِنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ اعْطِ فَرَصَ لَا يَرُدُّ

عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ مَخَارِجِهِ فَإِنْ اسْتَقَامَ الْبَاقِي عَلَى

رؤس من يرد عليه فيها كزوج وثلاث بنات فان
لم يستقيم فاضرب وافق عدد رؤسهم في مخرج
فرض من لا يرد عليه ان وافق رؤسهم الباقية
كزوج وست بنات والا فاضرب كل رؤسهم في
مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ صحيح المسئلة
كزوج وخمس بنات والرابع ان يكون مع الشاة
من لا يرد عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من
لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام
ففيها وهذا في صورته واحد وهي ان يكون

للزوجات الربع والباقي من اهل الزوج اثلاثا
كزوج واربع حداث وست اخوات لام وان
لم يستقم فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه في
مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ مخرج فروض
الفريقين كالربع زوجات وتسع بنات وست
حداث ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في
مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وان انكسر السهام
على البعض ^{صح} المسئلة بالاصول المذكورة

باب مقتضى سهم الجسد

قَالَ ابْنُ بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ تَابَعَهُ
مِنَ الصَّحَابَةِ رَضُوا بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ بَنُو الْأَعْيَانِ
وَبَنُو الْعَلَاتِ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْحَدِّ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ
حَنِيفَةَ وَبِهِ بَعْضُ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
يَرِثُونَ مَعَ الْحَدِّ وَهُوَ قَوْلُ لَهْمَا وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَعِنْدَ نَزِيدٍ لِلْجَدِّ مَعَ بَنِي الْأَعْيَانِ
أَوِ الْعَلَاتِ أَفْضَلُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْمَقَاسِمَةِ وَمَنْ
تَلَّتْ جَمِيعَ الْمَالِ وَتَفَسَّرَ الْمَقَاسِمَةُ أَنْ يُجْعَلَ الْحَدُّ

فِي الْقِسْمَةِ كَأَحَدٍ مِنَ الْأَخَوَةِ وَبَنُو الْعَلَاتِ يَدْخُلُونَ
فِي الْقِسْمَةِ مَعَ بَنِي الْأَعْيَانِ إِضْرَاءً لِلْحَدِّ فَإِذَا اخْتَدَّ
الْحَدُّ نَصِيبُهُ فَبَنُو الْعَلَاتِ يَخْرُجُونَ مِنَ الْبَيْتِ خَائِضِينَ
بِغَيْرِ شَيْءٍ وَالْبَاقِي لِبَنِي الْأَعْيَانِ إِلَّا إِنْ كَانَتْ
مِنْ بَنِي الْأَعْيَانِ اخْتِ وَاحِدَةً اخْتَدَّتْ فَرُضَهَا وَالْأَخَ
فَلَا شَيْءَ وَاخْتِ لَابِ وَامِ وَاخْتِ لَابِ فَسَقَى
لَاخْتِ لَابِ عَشْرَ مَالٍ وَتَصَحُّ مِنْ عِشْرِينَ وَلَوْ
كَانَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ اخْتِ لَابِ فَلَمْ يَتَّقِ لَهَا شَيْءَ
وَإِذَا اخْتَلَطَ بِهِمْ رُؤُسُهُمْ فَلِلْحَدِّ هَهُنَا أَفْضَلُ إِلَّا

فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَلِبَنِي الْمَسْلُوكِ

الثلاثة بعد فرض ذى سهم اما المقاسمة كنز وج
وجد واح واما ثلث ما سقى كجد وجد واخوين
واخت واما السدس لجميع ثجد واحدة ونبث واخوين
فاذا كان ثلث الباقي خيرا للحد وليس للباقي ثلث
صحيح فاضرب مخرج الثلث في اصل المسئلة فان
تركت حد او نرجا او سا واما واختا لاب وام او
لاب فالسدس خيرا للحد وتعمل المسئلة الى ثلثة
عشر ولاسى للاخت واعلم ان زهيد بن ثابت رضي الله
عنه لا يجعل للاخت لاب وام او لاب صاحبه

فرض مع الجد الا في مسلة الا لدمه وهي زوج
وام وجد واخت لاب وام او لاب للزوج النصف
وللام الثلث وللحد السدس وللأخت النصف ثم
يقم احد نصيبه الى نصيب اخت فيقسمان للذكر
مثل حظ الانثى لان المقاسمة خير للحد اصلها من
سنة وتقول الى تسع لصح من سبعة وعشرين
وسميت اكد رية لانها واقعة المرأة من بنى اكد رية
ولو كان مكان الاخت اح او اختان فلا تعمل
ولا اكد رية والله اعلم **باب المناسخة**

وإذا ضارب بعض الأنصبة ميراثا قبل القسمة
لزوج وبنت وأم فمات الزوج قتل القسمة عن
امراة وابوين ثم ماتت البنت وعن ابنين وبنت
وحدة ثم ماتت الحدة عن زوج واخوين الاصل
فيه ان تصح مسلة الميت الاول وتعطى سهام كل
وارث من التصحيح ^{نظر} ثم تصح مسلة الميت الثاني و
تطوى من مافي يده من التصحيح الاول وبين التصحيح
الثاني ثلثه احوال فان استقام مافي يده على
التصحيح الثاني فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم

فانظر ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح
الميت الثاني في التصحيح الاول وان كان بينهما
مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول
فالمبلغ يخرج فرض الفريقين فسهام ورثة الميت
الاول يضرب في المضروب اعنى في التصحيح الثاني
او وقعه وسهام ورثة الميت الثاني يضرب في كل
ما في يداوه في وقعه وان ماتت ثالث او رابع فاجعل
المبلغ مقام ^{مقام الثاني} الاولى والثالثة في العمل ثم الرابع
والخامسة كذلك الى غير النهاية **باب**

يُؤْتِي ذِي الْأَرْحَامِ وَذَوِي الْقُرْبَى

هو كل قريب ليس يذى سهم ولا عصية كانت
عامه الصحابة رضوان الله عليهم يرون يومئذ
ذو الارحام وبه قال اصحابنا رحمهم الله وقال
زيد بن ثابت رضي الله عنه لاميرات لذوي الارحام
وتوضع المال في بيت المال وبه قال المشافعي ومالك
رحمهما الله وذكر الارحام اصناف اربعة الصنف
الاول يسمى الى الميت وهم اولاد البنات واولاد
بنات الابن والصنف الثاني يسمى اليهم الميت

وهو الجداد الساقطون والجدات الساقطات
والصنف الثالث يسمى الى ابوي الميت وهم ولا
والاخوات وبنات الاخوة وشقيقات الاخوة لام
والصنف الرابع يسمى الى جدي الميت او حديه
وهو العمات والاعمام لام والاخوال والخال
لايت فهو لا وكل من يدلى به من ذوى الارحام
ووى بوسليمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله ان اقرب الاصناف الصنف الثاني
وان علواهم الاول ان سفلواهم الثالث وان

واقدمهم في الميت الصنف الاول

ثم قالوا ثم الرابع وان بعد وروى ابو يوسف

والحسن بن زياد عن ابى حنيفة وابن ماعز عن محمد

عن ابى حنيفة رحمهم الله ان اقرب الاصناف الصنف

الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب

العصبات وهو الموجود **فصل في**

الصنف الاول اولهم بالميراث اقربهم

الى الميت كبنات البنات والى من بنت الابن وان

في الدرجه فاولا الوارث او الى كبنات الابن او الى من

بنت البنات هم وان اسوت درجاتهم كالدواش

وعند الصنف الثالث
مقدم على الكد بالام

للذات وجمع ويضمه على اعلی الخلاف الذي في اول

دم وكذلك ما اصاب الاناث هكنا يعمل الى

ان تنهى هذه الصنوة

١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت

٢ بنت بنت بنت بنت بنت بنت

٣ بنت بنت بنت بنت بنت بنت

٤ بنت بنت بنت بنت بنت بنت

٥ بنت بنت بنت بنت بنت بنت

٦ بنت بنت بنت بنت بنت بنت

جمع ويسمى على خلاف
الدرج في اولادهم

١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت
٢ بنت بنت بنت بنت بنت بنت
٣ بنت بنت بنت بنت بنت بنت
٤ بنت بنت بنت بنت بنت بنت
٥ بنت بنت بنت بنت بنت بنت
٦ بنت بنت بنت بنت بنت بنت

٩ بنت بنت بنت بنت

٣ بنت بنت بنت بنت

٩ بنت بنت بنت بنت

٤ بنت بنت بنت بنت

٨ بنت بنت بنت بنت

١٢ بنت بنت بنت بنت

وكذلك محمد رحمه الله ما حل الصفة من الاصل حاله

المقسمة والعدد من الفروع كما اذا ترك ابني بنت بنت

بنت وبنت ابن بنت بنت وبنت بنت ابن بنت
الصورة

بنت بنت بنت بنت

٩ بنت بنت بنت بنت

٩ بنت بنت بنت بنت

١٤ بنت بنت بنت بنت

عنداني يوسف رحمه الله المال بن الفروع اسبعا

باعتبار ابدانهم وعند محمد رحمه الله بقسم المال على

اعلى الخلاف اعني في المظن الثاني اسبعا باعتبار

عدد الفروع في الاصول مربعة اسبعا لبنتي بنت

ابن البنت نصيب جدهما وبلا مربعة اسبعا وهو

٥٢
في الصنف الثاني أو لأهل الميراث أقولهم

إلى الميت من أي جهة كان وعند الاستواء فمن كان

يدلي بوارث فهو أولى عند البعض وهم أبو سهل

الفيضي وأبو الفضل الحفاف وعلي بن عيسى البصري

رحمهما الله ولا تفضل له عند الآخرين وهما أبو سليمان

الجزيني وأبو علي البستي رحمهما الله وإن استوت

منازلتهم وليس فهد من يدلي بوارث أو كان كلهم

يدلون بوارث واتفقت صفة من يدلون بهم

واحدت قرابتهم فالقسم على إداةهم وإن اختلفت

أم أم أم

أم أم أم

صفة من يدلون بهم يقسم المال على أول بطن

اختلف كما في الصنف الأول وإن اختلفت قرابتهم

فالثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ما أصاب

كل فرق تقسم سهمهما لو اختلفت قرابتهم **فصل**

في الصنف الثالث الحكم فهد كما يحكم

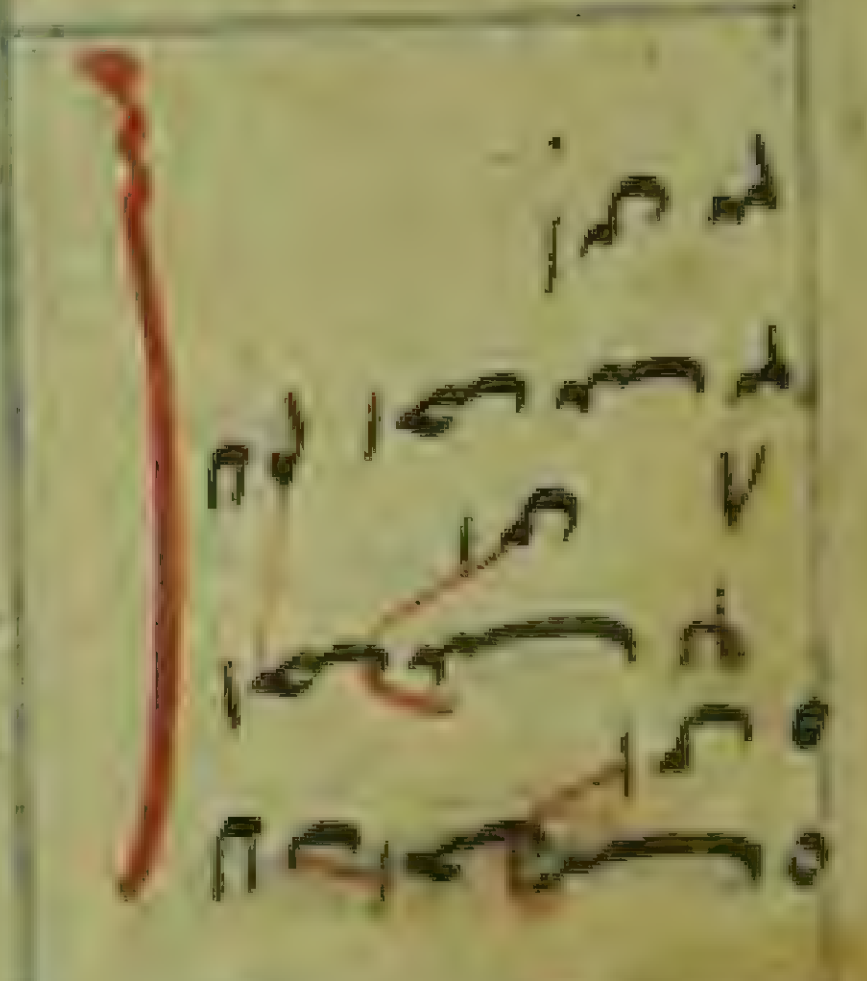
في الصنف الأول على وليهم بالميراث أقربهم إلى

الميت وإن استووا في القرب فولد العصبه أولى من

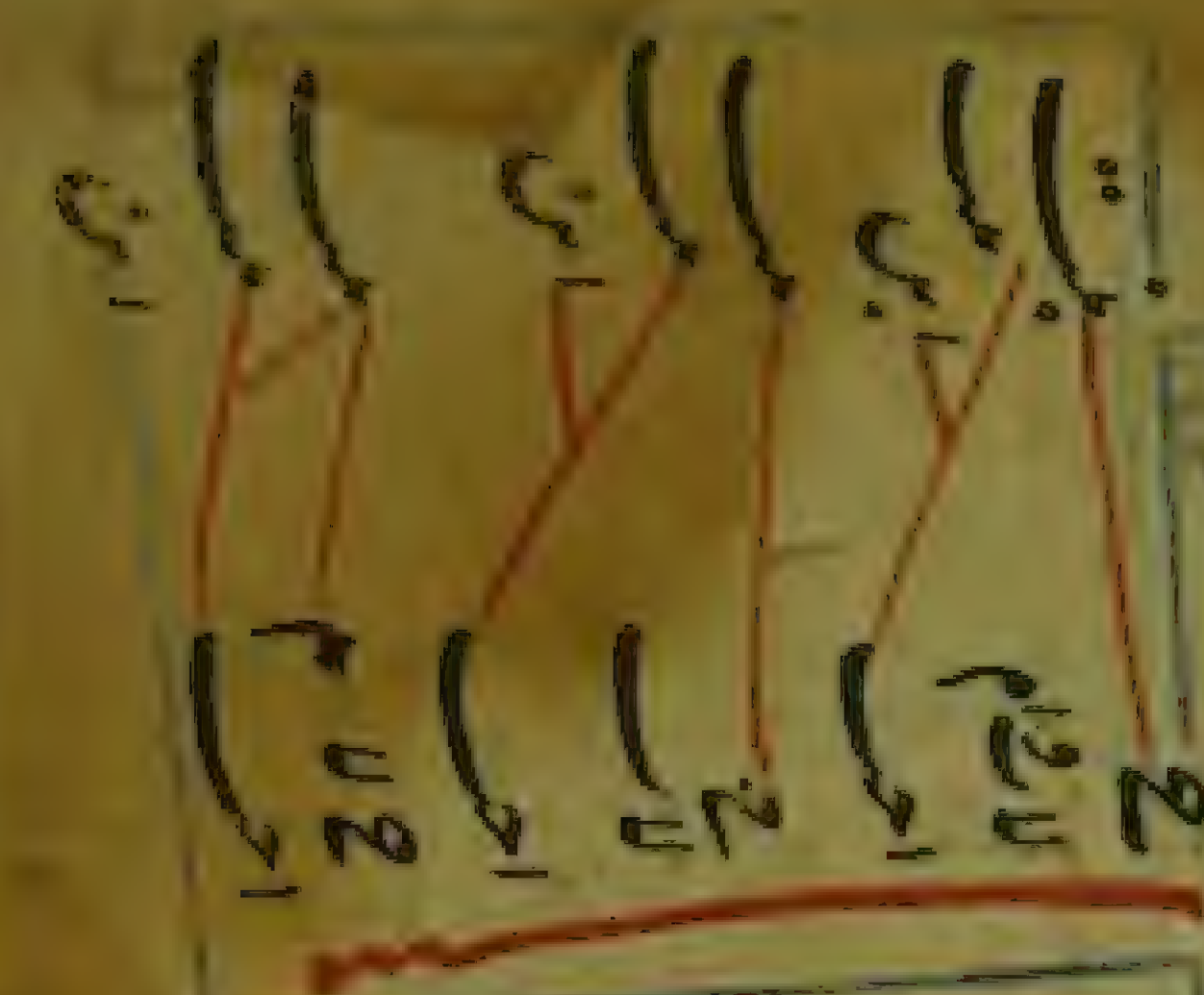
ذوي الأرحام كبنات بن أخ وابن بنت أخ كلاهما

لأب وأم أو لأب أو لأب واحد هما لأب وأم والآخر

لابل المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبه
 ولو كانا لام المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 عند ابى يوسف رحمه الله باعتبار الابدان وعند
 محمدا نصافا باعتبار الاصول وان استواء في القرب
 وليس فيهم ولد عصبه او كان كلهم اولاد العصبات
 كان بعضهم اولاد العصبات اصحاب الفرائض فابى
 يوسف يعتبر الاقوى ومحمد رحمه الله يقسم المال
 على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجماعات
 في الاصول فما اصاب كل فريق يقسم بين فروعهم



وبعضهم اولاد



كما في الصنف الاول كما اذا ترك ثلث بنات
 اخوة متفرقين وثلاث بنات اخوات
 متفرقات عند ابى يوسف رحمه الله يقسم كل المال
 بين فروع بنى الاحياء ثم بين فروع بنى العلات ثم
 بين فروع بنى الاحياء للذكر مثل حظ الانثيين
 ارباعا باعتبار الابدان وعند محمد يقسم ثلث المال
 بين فروع بنى الاحياء على السوية اثنان للاستواء
 اصولهم في القسمة والباقي بين بنى الاحياء انصافا
 باعتبار عدد الفروع في الاصول نصف لبنت الاخ

لحكم فيهم كما حكم في الصف الاول اعني ولا هم

بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان وان

استووا في القرب وكان جبر قرابتهم متخذا فمن كان

له قوة القرب فهو اولى بالاجماع وان استووا في

القرب والقربا وكان جبر قرابتهم متخذا فولد العصبه

اولى كنبت العم وابن العمه كلاهما لاب وام اولاب

المال كله لنبت العم لانها ولد العصبه وان كان احد

لاب وام والاخر لاب المال كله لمن كان له قوة القرب

في ظاهر الروايه قياسا على حاله مع كونها ولد ذمي

فهي



هي اولى لقوة القربا من احواله لام مع كونها ولد

الوارث لان الترجيح لمعنى فيه وهي قوة القرب

اولى من الترجيح لمعنى في غيره وهو الادلا بالوارث

وقال بعضهم المال كله لنبت العم لاب لانها ولد

العصبه وان استووا في القرب ولكن احلفت

جبر قرابتهم فلا اعتبار لقوة القرب ولا لولد العصبه

في ظاهر الروايه قياسا على عمه لاب وام مع كونها

ذات القربايتين ولذا الوارث من جهتين هي ليست

باولى من احواله لاب لكن الثلثين لمن مد الى لقربا لاب

ويعتبر قوته القراءه ثم ولد العصبه والذات

لمن يدلى بقراءه الام ويعتبر فيهم قوه القراءه

ثم عند ابى يوسف رحمه الله ما اصاب كل فريق

نقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات

في الفروع وعند محمد بن قيس على اول بطن اختلف

مع اعتبار عدد الفروع الجهات في الاصول

كما في الصنف الاول ثم ينظر هذا الحكم الى جهة

عمومة ابويه وحوالتهما الى اولادهم ثم الى جهة

عمومة ابوي ابويه وخولهم ثم الى اولادهم كما في العصبه

فصل في الخنثى المشكل اقل

النصيبين اعنى اسواق الحالين عند ابى حنيفة

رحمه الله وصحابه وهو قول عامة الصحابه

رضوان الله عليهم اجمعين وعليه الفتوى كما

اذا ترك انا وبنات وخنثى للخنثى نصيب البنت

لانه متيقن وعند ^{عامة} ~~ابى حنيفة~~ وهو قول ابن عباس

رضي الله عنه للخنثى نصف النصيبين بالمتناعه

واختلاف في محج قول الشعي قال ابو يوسف رحمه الله

للابن سهم وللبنات نصف سهم وللخنثى ثلثه



74
ارباع سهم لان الخنثى يستحق سهمًا ان كان
ذكرًا ونصف سهمان كان انثى وهذا متيقن
فماخذ نصف النصيبين ^{نصف} والنصف المتيقن مع
النصيب النصف المتنازع فصار له ثلاثة ارباع سهم
لانه يعتبر السهام والعول ونصف من سبعة اوق
يعول للابن سهمان وللبنات سهم وللخنثى نصف
النصيبين وهو سهم ونصف سهم او يعول للابن
مال وللبنات نصف مال وللخنثى ثلثه ارباع
مال مجموعا الان وربع مال عولا ومضاربه

ونصف من سبعة وقال محمد رحمه الله ما خلا الخنثى
خنثى المال ان كان ذكرا وربع المال ان كان انثى
فماخذ نصف النصيبين وذلك خمس وللمن باعنا
الحالين ونصف من اربعين وهو المجمع من ضرب
احدى المسلمين وهي الاربعة فى الاخرى وهي الخمسة
ثم فى الحالين فمن كان له شئ من الاربعة فمضروب
فى الخمسة ومن كان له شئ من الخمسة فمضروب فى
الاربعة فصار للخنثى ثلثه عشر سهمًا وللابن ثمانية
عشر سهمًا وللبنات تسعة ^{فصل} اكثر مداه لاجل سستان

عند أبي حنيفة وعند ليث بن سعد رحمهما الله ثلاث

سنتين وعند الشافعي رحمه الله أربع سنين وعند

الزهري رحمه الله وأقلها ستة أشهر ونوفس ^{سنتين} للحمل

عند أبي حنيفة رحمه الله نصيب مائة سنين وأربع باب

الهما أكثر وتعطى بقية الوتره أقل الانصباء وعند

محمد بن يوسف نصيب ثلثه ^{سنتين} وأه ليث بن سعد وفي

رواه أخرى نصيب ^{سنتين} وهو إحدى الروايتين

عن أبي يوسف رحمه الله رواية هشام وروى الحصباء

عن أبي يوسف رحمه الله نصيب بن واحد وعليه

الفتوى ويؤخذ لكفيل على قوله فان كان

الحمل من الميت وجات بالولد تمام أكثر مدة الحمل

وأقل منها ولم يكن أقرب بقضاء عدة يوت ويوت

عنه وان جات بالولد لاكثر من أكثر مدة الحمل لا يوت

وان كان الحمل من غيره وجات بالولد لسنة اشهر

وأقل منها يوت وان جات له لاكثر من أقل الحمل ^{ثلاث}

فان خرج أقل الولد ثم مات لا يوت وان خرج أكثر

ثم مات يوت فان خرج مستقيما فالمعبر صدرة

بعضها فخرج الصدرة كله يوت فان خرج منكسرا

فالمعتبر منه الاصل في تصحيح مسائل الحمل
 ان تصح المسئلة على تقديرين على تقدير ان الحمل
 ذكر وعلى تقدير انه انثى ثم انظر من الميسلتين
 فان توافقا فاضرب وفوق احد فيهما في جميع
 الاخرى وان تباینّا فاضرب كل واحد منهما في
 جميع الاخرى فالحاصل تصحيح المسئلة ثم اضرب ^{نفس}
 من كان له شيء من مسله ذكوره في مسئلة انثى
 اوفى وفقها ومن كان له شيء من مسله انثى في مسله
 ذكره اوفى وفقها كما في الخنثى ثم انظر في الحاصلين

من الضرب اليهما اقل تعطى لذلك الوارث والفصل
 الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث
 فاذا اطهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف
 فيها وان كان مستحقا للبعض فياخذ ذلك ^{البعض} والباقي
 مقسوم بين الوارث فيعطى كل واحد من الوارث ما
 كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين
 وامراة حاملة فالمسلة من اربعة عشر على تقدير
 ان الحمل ذكر ومن سبعة وعشرين على انه انثى
 اذا ضرب وفقت احدهما في جميع الاخر صامتا

وإذا صح المسئلة
 فليكن من مائة ليرة
 عشرة ليرة لذكر
 وستة ليرة لذكر
 وستة ليرة لذكر

ولا يورث كل واحد سنة ولا يورث على قدر ابوة
للزوجة اربعة وعشرون ولكل واحد من الابوين^ن
وثلاثون ويعطى للزوجة اربعة وعشرون ونصف
من نصيبهما ثلثه اسهم ونصيب كل واحد من
الابوين اربعة اسهم ويعطى للبنت ثلثه عشر سهمها
لان الموقوف في حقها نصيب اربعة من عند^{حصة}
يوسف رحمه الله واذا كان البنون اربعة فنصيبها
سهم واحد اشباع سهم من اربعة وعشرون
مضروبة في تسعة وصار ثلثة عشر وهي لها فالباق

موقوف وهو ما يدر خمسة عشر سهمها فان ولد
نساء واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات فان
ولدت اثنا واحدا واكثر يعطى للزوجة والابوين
ما كان موقوفا من نصيبهم فما بقي ينقسم من الاولاد
وان ولدت بنتا فيعطى للزوجة والابوين ما كان
موقوفا من نصيبهم وللبنات الى تمام النصف
وهو خمسة وتسعين سهمها والباقي للزوجة وهو
تسعة لانه عصمه **فصل في المفقود المفقود**
حي في ماله حتى لا يرث منه احد وموقوف ماله حتى

يَصِحُّ مَوْتُهُ أَوْ بَعْضُ مَدَّةٍ وَأَخْلَقَتْ الرِّوَايَاتُ

فِي ذَلِكَ الْمَدَّةِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ إِذَا الْمَرِيضُ أَحْدَثَ

أَقْرَابَهُ حَتَّى مَوْتَهُ وَرَوَى حَسَنُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

أَنَّ تِلْكَ الْمَدَّةَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً مِنْ يَوْمٍ وَكَذَلِكَ

فِيهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ سَنَةً وَقَالَ

أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِائَةٌ وَخَمْسَ سِنِينَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ

تِسْعُونَ سَنَةً وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَوْقُوفٌ إِلَى أَجْتِهَادِ

الْإِمَامِ ^{مَوْقُوفٌ} مَوْقُوفٌ الْحَكَمُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ حَتَّى يُؤْمَرُ

نَصِيبُهُ مِنْ مَالِ مَوْتِهِ كَمَا فِي الْجَمَلِ فَإِذَا مَضَتْ الْمَدَّةُ

قَالَ لَوْ مَرَّ الْمَوْجُودُ بَيْنَ عَيْنَيْ الْحَكَمِ مَوْتَهُ وَمَا كَانَ

مَوْقُوفًا لِأَحَدٍ يَرِيهِ إِلَى وَارِثِ مَوْتِهِ الَّذِي وَقَفَ

عَنْ مَالِهِ الْأَصْلَ فِي نَحْوِ مَسَائِلِ الْمَفْقُودِ ^{تَصَحُّ}

الْمَسْأَلَةُ عَلَى تَقْدِيرِ حَيَاتِهِ ثُمَّ لَصَحَّ حُجُومًا عَلَى تَعْدِيَا

وَفَاتِهِ وَيَأْتِي فِي الْعَمَلِ مَا ذَكَرْنَا فِي الْجَمَلِ **فصل إذا**

مات المُرْتَدَّة أَوْ قُتِلَ وَلَحِقَ بِدَاِمِ الْحَرْبِ وَقَضَى

الْقَاضِي بِالْمَحْوِ قَدْ كُتِبَ فِي حَالِ إِسْلَامِهِ فَهُوَ لَوْ ^{شَهِدَ}

الْمُسْلِمِينَ وَمَا كُتِبَ فِي حَالِ رَدِّهِ يَوْضَعُ فِي بَيْتِ

الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا الْكُتُبَانِ جَمِيعًا

لو رثه المسلمين وعند الشافعي رحمه الله الكسبان
 بوضع في بيت المال فما اكتسبه بعد للحوق بدار الحرب
 فهو في اعيانها وكسب المرتدة جميعا لو رثتها
 المي لمين بلا خلاف بن اصحابنا رحمه الله وامّا
 المرتدة لا يرث من أحد لا من مسلم ولا من مرتد
 مثله وكذلك المرتدة لا اذا ارتد اهل باجيه باجمعهم
 فحسد ستواربون **فصل في حكم ما لا يحكمه شايير**
 المسلمين في الميراث ما لم يُغَارَوْت دمه فان
 دمه في حكم المرتد وان لم يُعرف ردة له ولا

العرق والحرقي

ولا مودة في حكمه حكم المفقود **فصل في الجرحا**
والفرقة اذا مات جماعة ولا يدري ايهم
 مات ولا جعلوا كانهم ماتوا جميعا مع مال كل
 واحد منهم لو رثه الاحياء ولا يرث بعض الامة
 من بعض وهذا هو المختار وقال علي بن مسعود
 رضي الله عنهما يرث بعضهم من بعض

الامساور وشكل و
 منهم من صاحبه
 مت

في الميراث ما لم يُغَارَوْت دمه فان دمه في حكم المرتد وان لم يُعرف ردة له ولا

له علي بن مسعود
 اني جئت اليك
 في ابي كان طويلا
 قال النبي عليه السلام
 اني جئت اليك
 ان كان سعد
 علي بن مسعود
 محمد بن ابي
 فليس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله اجمعين قال المولى الشيخ الامام
السراج الملقب بالدين محمد بن محمد بن عبد الرزاق السجستاني نور الله مقده بعد ما
تميم بالبسملة الحمد لله رب العالمين حمد السالكين والصلاة على خير البرية محمد وآله
الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلّموا الناس فانها
نصف العروة هكذا رواية الفقهاء فالفرائض جمع فريضة وهي ما يقدر من السهام في الميراث
وانما جعل العروة نصف العلم لما لا يختص صفا باحدى جالتي الانسان وهي المات دون
سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة واما الاختصاص بها باحد سبي الملك اعني الفروي
دون الاختيار كالشراء وقبول الهبة والوصية وغيرها واما للتوخي في تعلمها فكل
امور مهمة وكذا رواية الدارمي والدارقطني تعلموا العروة وعلّموا الناس وتعلموا الفرائض وعلّموا
الناس وعلى هذه الرواية فالفرائض مجموع على ما ذكره وتخصيصها بالذكور كما مر او على ما فرض
الله تعالى على عباده من التكليف وحقق ذكرها بعد التيمم لمزيد الاهتمام لا يبعد ان يجعل لفظ
الفرائض في الاصطلاح جاريا بحر الاعلام كالانصار فقال في النسبة فرائض كما يقال انصار
وان كان قياسه في الاصل ان يقال فوضي قال علماؤنا رحمه الله تعالى بتركه الملية حقوق
اربعة مرتبة اى مقدم بعضها على بعض الاول ببدء بملكه وبجبرته من غير تمييز ولا
وذلك اما باعتبار العدد فيمكن الرجل اكثر من ثلاثة اثواب والموااة اكثر من خمسة تمييز
فيما قبلها ذكره تعالى واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثالا فلو كفن
بما قيمته اقل او اكثر منها بقدر او تمييزا واذا كان له ثوب يلبس الاعياد واخر يلبسه في اعيان
وثالث يلبسه في اعيان يلبس في الجمع والاعياد والموااة بما يلبسها في اعيان
وكان الحسن البصري يقول بغير الكفن بها يلبس اكثر الاوقات واختاره الفقهاء ابو جعفر رحمه الله

امام

كان

قال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فلهما ان يفعوا الوية من مكفنه بها ذكر من العبد
وبه كفن الستر بل كفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان او غيلان واللمة على
وتسكة وذكر ما ذكره الحنفية من ان للديون اذا كان له ثوب حديد مكفنه الاكفنا بما دونها ما
الفاضي وقضا الدين واشتري بالبدن ثوبا مكفنه وان لم يكن للميت تركه فكفنه على من وجب
تفقيه في حال حيوة وقال ابو يوسف رحمه الله كفن المواتة على زوجها مطلقا خلافا لمحمد رحمه الله
فان الزوجية قد انقطعت بالموت قال الصدر الشهيد وقاضي خان الفتوى على قول المولى
رحمه الله واذا لم يكن له من وجب عليه نفقة او كان هو ايضا فقيرا فكفنه على بيت المال واعلم
ان لا يتبدل كفن ليس مطلقا كما يشعره عبارة الكتاب بل كل حق للغير يعلق بعين من
التركة فانه مقدم على تكفينه كالدين المعلق بالموت هو ان اذا لم يكن للميت شيء سواه فيقضي منه
اولا وكذا رتب جنابة العبد الذي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في البيع
المحسوس بالتمن اذ مات المشتري عاجزا عن ادائه وفي العبد المأذون اذ يخلصه الديون
ثم مات المولى وليس له سواه وكذا في الدار المستجرة فانه اذا اعطى اللجزة او لائتم مات اللجزة
صارت الدار رهنا باللاجزة هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظم فرائضه وانما قدمت
التقوى على الكفن لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه ثم تقضى ديونه من جمع ما بقي من ماله
اي ثمنه اذ قضى ديونه من جمع ماله الباقى بعد التجهيز وهذا هو الثاني من الاربعة وانما كان
قضاء الدين موخر عن الكفن لانه لباسه بعد وفاته فيعتبر لباسه في حيوة الا يرى انه مقدم
دنيه اذ لا يساع ما على المديون من ثياب في حيوة مع قدرته على الكسب مقدم ما على الوصية
وان قدم ذكرها عليه في نظم الاية لاروى عن علي رضي الله عنه انه قال رايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يدا بالدين قبل الوصية ثم التكتة في ثوبها الفاتية الميراث في كونهما مأخوذة
بلا عوصة في فشق اخرهما على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفریط فيها بخلاف الدين فان
نفوسهم مظنة لا ادائه فقدم ذكرها هو بعبارة على ادائها في ثوبها في ثوبها في ثوبها
والمسارعة اليه ولذا كسب بينها بكلمة التلوذ وايضا ان كانت الوصية بالبرعاق في ثوب
التركة وقا بالكل فقد يرد على ظاهر لان قضاء الدين فرض عليه كغيره في حال حيوة

ثياب
٧٢

سف
٧٢
المعلق
٧٢

المحسوس

من ثيابه

ولقد نظر الامام
الدين محمد بن محمد
في ثيابه

المسوية

والوصية المذكورة بطوع ولا شكر ان العلم بالدين قوي ولين كانت فيه من غير العلم
وان كانت بما سوى الزكوة كالصلوة والصوم وحجة الاسلام والنفقة والكفارة والدين
العباد مقدم على هذه الوصية ايضا وان استوى في الفرضية لانه مجبر على اداء الدين
المجبر ولا يجبر على اداء شئ من تلك الفروض فالدين اقوى فان كانت بالزكوة التي تساوي
الدين في الاختيار بالمجبر على الاداء فالدين المذكور اقوى لان القاضى اذا وجد من مال
المدين ما يجانس الدين ياخذ به ارضاء ويدفعه الى صاحبه وليس له تركه في الذكوة
وان طفر بغيرها وانما اذا اجمع حق الله وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء بها
ليعدم حق العباد للاحتياج جميعا استغنى الله وكفره وبصيل القام ان الدين ان كان
للعباد فالباقي بعد جبر الميت ان وفي به فذلك وان لم يف فان كان الغريم واحدا اعطاه
الباقى وما بقى على الميت انشاء على وانشاء تركه الاداء الجزاء وان كان تعددا فان كان الكل
دين الصحة اعني ما كان ثابتا باليتم او بالاقذار في زمان صحة او كان الكل دين الموفى اعني
ما كان ثابتا باقراره في مرض فان ظهر الباقى اليهم على حسب تقاديرهم ويؤنهم وان
الدينان معا تقدم دين الصحة لكونه اقوى الا يرى انه محجور في مرض موته عن البيع بما دعى
الثالث في اقراره نوع ضعف واما اذا اقر في مرضه بدين علم بثبوته بطريق المعاينة
كما يجب بدلا عن مال هلكه او استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوب
غير اقراره فلذلك ساواه في الحكم وان كان الدين من حقوق الله فكما سبق من الفروض
فان اوصى بالميت وجب عندنا تنفيذه من ثلث ماله الباقى من بعد دين العباد وان
لم يوص لم يجب ثم نقول اذا قاتله صلوة واوصى ان يطعم عنه ففع الوتره ان يطعم عنه من الثلث
لكل صلوة نصف صاع من بقر وكذا الوتر عندنا في حقه رحمه الله اذ قد روي عنه ان الوتر في
وان مات يوم رمضان لم يوص او سقوا ويكفى من قضائه بعد بوليه او اقامته ولم ينقض
حتى مات واوصى بالاطعام ففع الوتره ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من بقر
بحار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل ان يطبق الصوم فلا شيء
عليه وان اقام ولم يطعم فليقتض عنه ثلث صاع بالاطعام يدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما

فزاكوه

الموضوع ٥٢

قوله تعالى وإذا حضر الموت فليأخذ أحد من أولادكم مالي وأحد من أقرباءكم مالي
 القدرية بقوله فليأخذ في حق الشيخ الغاني فكذلك جفته لاشترط الكفاية في مجموع اليأس عن أداء
 الصوم وإن كان الدين الذكوة وأوصى بها يجب إذا كان من ثلث ماله وإن كان في واحد
 يؤدى من الثلث الصا ولوح عنه الوارث بلا وصية رحم من الله تعالى قوله ثم بقوله
 وصاياهم هذا هو ثالث الأربعة أي بعد تنفيذ وصية من ثلث ما يقع بعد الدين لأن
 ثلث أصل المال لأن ما تقدم من التكفين وقضاء الدين قد صار مقضى وما عدا ضرورية
 التي لا بد منها فالباقي هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه وأما ما عدا استوفى ثلث
 الأصل جمع الباقى فيؤدى إلى حرمان الورثة بالوصية ونقص غبارت الكتاب بقدير
 الوصية على المارث في مقدار ثلث الباقى بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة أو معينة
 وهو الصحيح وقال الشيخ الطاهر خواهر زاده إن كانت معينة كانت مقدمة عليه وإن كانت
 مطلقة كان يوصى بثلث ماله أو ربعه كانت في معنى الميراث لشيوعهما في التركة فكأن
 شريكاً للورثة لا مقدماً عليهم ويدل على شيوع جفته فيها حتى الوارث أنه إذا أراد المال بعد
 الوصية زاد على الحقن وإذا انقضى نقص عنهما جفته إذا كان ماله حال الوصية الفاش لا ثم
 صار الفين فله ثلث المال الألفين وإن كان العكس فله ثلث الألف ثم بقوله الباقى هذا رابع
 الأربعة وهو أن يقسم ما يقع من ماله بعد التكفين والدين والوصية بين ورثته أي الدين
 ثبت أرشهم بالكتاب كالمذكورين في الآيات القرآنية والسنة تبنى ذكره الأحاديث نحو
 قوله تعالى عليه السلام أطعموا الجفث السديق وإجماع الأئمة كالجد وابن الابن وبن الابن وسائر
 من علم توريتهم بالإجماع وقد قال لم بإجماع الأئمة ما هو لمبدأ در منه بل أراد به ما يتناول
 اجتماعاً مجتهد منهم فيها لا قاطع فيه حتى تشمل كلام الوارث الذي اختلف في كونه وارثاً كما
 الأرحام وغيرهم ولا يبعد أن يقال إنه أتى بذلك ما هو أقوى فبدأ أشروع أن يبين إجماله التي
 بين الورثة أي يبدأ في تقسيم هذا الباقى بين الورثة أصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهام
 مقدرة في كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الإجماع كما ذكره السرخسي
 في تقديمهم على العصبة لقوله عليه السلام الحق للفرائض بالملها فما أتت الفرائض فلا عمل
 للذكر والعصبة إنما قدمت لهم تلك السهام فلا تعرض لهم لفقرهم ليعلموا ما أخذوها من التركة

سورۃ

٢٢

تبدأ فان يقع شيء يأخذ غيرهم والصايق في العصبية يوجب ان اصحاب الفروع
 وهو باطل وطعام ابتدأ بالعصبية من جهة النسب فان العصبية النسبية أقوى من النسبية
 يرشدك لذلك ان اصحاب الفروع النسبية يورثونهم دون اصحاب الفروع النسبية
 اعني الزوجين والعصبية مطلقا كل من يأخذ من التركة ما انعم الفوايق اي حصة
 وعند الانفراد اي انفراد عن غيره في الورثة يجوز جمع المال بجمعة واحدة فلا بد
 ان اصحاب الفروع اذا جئ العصبية فقد يجوز جمع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرض
 وللباق بالرد واعترض بان اخوات عصبية مع البنات ولا يجوزون جميع المال
 عند الانفراد بجمعة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً واجيب بان المواد بالعصبية ههنا
 من هو عصبية مفعلة فلا يتناول من هو عصبية بغيره او مع غيره بل هما الحقيقة من اصحاب
 الفوايق كما استحق عليه ويحدد ثم ان اذا عصبية التعريف به كان المفهوم من كلام تقدم
 على العصبية النسبية مع ان التقدم عليها ليس مختصاً بل يشاركه في اخواه وتم يداها
 من جهة النسب هو مولى العاقبة اي المعتقد مذكراً كان او مؤنثاً فان من اعتق عبداً
 او امه كان الولاء له ويرث به ونحو ذلك ولا العاقبة اي المعتقد والنسبة ثم عصبية اي بعد
 عدم مولى العاقبة لعصبية الذكور ولا بد ههنا من قيد الذكور كما سيأتي من قوله صل
 عنه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتق الحديث ثم الرد اي يبدأ بعد العصبية
 النسبية بالرد على ذوى الفروع النسبية لبقاء اقرانهم بعد اخذ فوايقهم دون ذوى
 النسب لانه لا رد على الزوجين كما هو اذا قرابة لهم بعد اخذ فوايقهم بعد
 اي يعتبر فيه مقادير السهام بعضها البعض ويرد الباقي عليهم بحسب ما لهم ذوى الارحام
 اي يبدأ عند عدم الرد لا تنفذ ذوى الفروع النسبية ذوى الارحام وهم الذوات لهم
 قرابة وليسوا بعصبية ولا ذوى نسب وانما اخروا عن الرد لان اصحاب الفوايق النسبية
 في الملية واعلى درجة منهم ثم مولى الموالاة اي عند عدم موالاة المذكورين يبدأ في جميع
 الميراث مولى الموالاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدأ به ايضا لكن في الباقي
 من فروع كذا ذكره في الفوايق العاقبة وصورة مولى الموالاة تخفى مجرى النسب قال لا بد
 انت مولا لي تراث مني اذ امت وتعمل عن اذ احدثت قال الاخوة قلت فقد يصح هذا

صحة

خلا

للعقد وتفسير النكاح وارتباطه بالموالات واذا كان الاخوة انصافاً
 وكان لا ولا يخلو ذلك وقيل ورت كل منهما صاحب وعقل عز والجهول ان يخرج عن عقد
 الموالاة ما لم يعقل عنه مولاة وكان ابراهيم النخعي يقول اذا سلم الرجل على مدي رجل
 ثم والاه قال ثمس الابنة السوخني ليس للاسلام على يديه شرط في صحة عقد الموالاة وانما
 ذكره فيه على سبيل العادة وكان النخعي يقول لا اولاد لالا ولا العاقبة وبه اخذ الشافعي
 وهو مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وما ذهبنا اليه مذهب عمرو بن واصل وسعد بن
 عندهم وانما اخوان مولا الموالاة عنه ذوى الارحام لقوا بغيره المولى بالنسب على الغير
 بحيث لم يثبت نسباً بقواره من ذلك الغير اذ اصاب المولى على اقاربه يعني ان هذا المولى
 موخر عن الارث عن مولى الموالاة ومقدم على المولى لا يجمع المال واختاره قنود
 الاول ان يكون الاقارب نسب من المولى متضمناً لا قواره بنسب اي بقوله على غيره كما اذا
 اقر المحول النسب لانه اخوة فانه تضمن اقاربه على ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك
 بحيث لا يثبت نسب من ذلك الغير كما اذا لم تصدق ابوه في هذا النسب الثالث ان
 ان يموت المولى على اقاربه وفوايد القيود فلهما الاول فلان اقاربه المحول نسبة
 اذا لم تضمن كمال نسب على غيره واشتمل على شرط صحة او جوب ثبوت نسبته واندرجه
 فيما يورثه من الورثة النسبية كان يقول بانه ابنه واما الثاني فلانه اذا صدق ابوه
 في ذلك ثبت باقاربه على هذا الوجه نسب من ابيه انما كان المحول اخا للمولى وكذا
 الحال اذا قرابة عنه وصدقه في ذلك جده فانه يكون محالاً مندرجاً فيما مفي ذكره واما
 الثالث فلانه اذا رجع المولى عن ذلك الاقارب لا يعيد به قطعاً فلا يثبت به ارث اصلاً
 واذا اجتمعت هذه الصفات في المولى صار عندنا وارثاً في الموتية المذكورة وذلك
 لان المولى في هذه الصورة كان مقرباً بنسب النسب استحقاق المال بالارث لكن اقاربه
 بالنسب باطل لانه كمال نسب على غيره والاقارب على الغير دخوى فلا يسمع وحق اقاربه بالمال
 صحيح لانه لا يبعد ولا عثرة اذا لم يكن له وارث معروف ثم المولى لا يجمع المال اي اذا عدم

قوار

فأما ٧٢

شكك

عن

حق تقدم ذكره بيد ابي اوصى بجميع المال فيكون له حصته من ثمنه ما كان له من ثمنه كان
 لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد لم ينعقد له ثمنه ما عني له كذا وانما اخبر في ذلك
 له بناء على ان نوع فدانية بخلاف الموصى له نعم بيت المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين
 بوضع التركة في بيت المال على انها مال صانع فصار ثلث لجميع المسلمين فيوضع هناك
 وليس ذلك بطريق الارث بناء على انه اخوه الا ترى ان الذي اذا لم يكن له وارث بوضع
 في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكفار ويشهد لانهما ان يستوي بين الذكر والانثى
 من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في الميراث وعند الشافعي ان
 بيت المال ان كان منتظا يقدم على ذوي الارحام والبرد وان لم ينتظم رد او لا على
 ذوي الفروض السبعة فزاد فيهم ثم يعرف في ذوي الارحام ولا ميراث عند هذا اصلا
 لموالي الموالاة ولا للمقرب بالنسبة على الغير ولا للموصى له بجميع المال كما ينهيها عنه فصل
النافع من الارث اربعة الدف واكثر اي كامل الاقرب كان او ناقصا كما كانت الميراث والميراث
الولد ذكر لان الرق مطلقا لا يمكن المال سائر اسباب الملك فلا يمكن انصاف الارث والارث
جميع ما في يده من المال فهو لولاه فلو ورثناه لا قربا له لوقع الملك لبيده فيكون توريثا لاجني
بلا سبب وان باطل اجماعا ومعنى البعض عند ابي حنيفة جرحه بغيره المملوك كحرمانه عليه
درهمه فكذلك رقبته فلا يرث ولا يحجب احد عن ميراثه وعندهما هو جرحه بغيره
والسنة بسببه على العتق تجزى عنه خلافا لما واكتفى في القتل الذي يتعلق به وجوب
او الكفارة اما القتل الذي يتعلق به ان وجوب القصاص فهو القتل عمدا وذلك ان عمد
ضرب بسلح او ما يجري مجراه في تغريق الاجزاء كالجرح من الخشب او الحجر وموجب
والقصاص ولا كفارة فيه عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تعد ضربا بقتل غالبا وان لم
يحد ذلك جرح عظيم فهو ايضا عمد واما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو ما شابه
عمدا كان عمد ضربا بغيره غالبا وموجب على القولين مع الامة على العاقلة والاشبه
ولا فدية فيه والما خطا كان رعي في صيده فاصحاب السنة لا يوجبون له القصاص ولا كفارة

واثر وهو كذا او سقط من سبطه من سقط من يده ثبات وموجب الكفارة والدية
 في القتل ولا كفارة فعندنا يخرج القاتل عن الميراث في هذه الصور كلها اذا لم يكن القاتل
 كذا واما اذا قتل بوزنة قصاصا او جرحا او دفعا عن نفسه فلا يحرم اصلا وكذا قتل
 بوزنة الباغى وفي عكره خلافا لابي يوسف واما القتل بالسيوف والمباشرة كما في
 او وضع الحجر غير مكره فدية الدية على العاقلة ولا قصاص عنه ولا كفارة وكذا الحال اذا
 كان القاتل صبيا او مجنونا فلا جرحان عندنا بالقتل في هذه الصور ايضا فان قلت
 اليس اذا قتل الاب ابنه عمدا لم يثبت به قصاص ولا كفارة الضامع انه محروم اتقا
 قتل هو موجب اصل للقصاص الا انه سقط لقول الله عز وجل لا تقتل الوالد لولده
 ولا السيد لبعده ولا تقاتل مقتنق قوله صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث انه محرم مطلقا
 ذهب الرافض في رحمه الله فكيف اخرجت تلك الصور كلها لانا نقول اما اخرج القاتل حتى
 فلا ان الحومات شرع عقوبة على قتل المخطور واما اخراج المسبب فلا يثبت بقتل حقيقة
 الا ان لو فعل ذلك في ملكه لا يواخذ بشي والقاتل لو اخذ بفعله سواء كان في ملكه او في
 غيره كالراعي وانصاف القتل لا يتم الا بمقتول وقد انعدم جواز التسبب فان حفر مثلا
 اتصل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يحمل قاتله عند الوقوع في البئر اذ لم يكن
 الحامو ميتا وادرك قاتلا حقيقة لم يتعلق به جرح القتل اعني حرمان الميراث والكفارة
 واما وجوب الدية على العاقلة فلصحة دم المقتول عن المقتول بخلاف المخطى فانه مباح
 للقتل بعد فله من الكفارة والحرمات واما اخراج الصبي والمجنون فلا ان الحومان
 كما ذكرنا جرحا للقتل المخطور وفعلها ما لا يصح ان يوصف بالمخطور شرعا اذ لا يتصور
 توجيه خطاب الشارع اليها بخلاف المخطى فانه اهل لذلك وانصاف الحرمات باعتبار
 في التحريم وبصور سبب التقصير في الخطي وفيها واعلم ان دية المقتول انما هي امواله
 على من يقتلها بوزنة وتنفذ وصاياه ويورثها كل من يورثها من امواله وقال مالك
 ان ميراث الزوج من الدية لا يقطع الزوجية بالموت ولا وجوب الدية لبعده ولنا

عليه ما ذكرناه ويؤيد جده على هذا المعنى انه قال من دارين لاني دارين وان كان الاولى ترجح ان
 والمستأمنين بدل والمخبرتين وكان ترك هذه الاولى اشارة الى انه يمكن جعل مقادير
 لاختلاف فن والحاصل ان المخرج عن المذكورين ان كانا في دارينهما كان الاختلاف في حقيقة
 وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما لانا جعل كل واحد منهما كانه في داره التي خرج
 منها البنا بامان فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا صار اهل الذمة وان كان الميراث
 المستأمن من دار واحدة ويثبت بينهما التوارث الا ترى ان المستأمن من
 كانوا من دار واحدة قبل شهادته بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يقتل فكذا
 التوارث لان الشهادة واليهاب من باب الولاء والدار اثنا مختلف باختلاف المنوع
 العكر واختلاف الملك لا لقطاع العصمة فيما بينهما فان يكون مثلا احد الملكين في الهند و
 دار ومنه والآخر في الترك وله دار ومنه اخوي وانقطعت العصمة فيما بينهما حتى
 كل واحد منهما قتال الآخر واذا طفر رجل من عسكر احد هاتين رجل من عسكر الآخر
 قبل قتله تان الداران مختلفان فيقطع باختلاف الوارثة لانهما تبني على دارهم والاولا
 اسام وادابتهما سامر وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والوارثة ثابتة
 اختلاف الدار يمنع من الارث عند الت في اصلا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار
 دون المسلمين لتبوت التوارث بين اهل البني واهل العدل واختلاف المنوع والملك
 وذكر لان دار الاسلام دار الاحكام فلا يختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف المنوع
 والملك وذكر لان حكم الاسلام محصور واما دار الجيوب ففي دار هر وعنده فاختلاف
 المنوع والملك تبين الدار فيما بينهم ويتبينها بقطع التوارث وكذا اذا خرجوا
 اليها بامان كما هو ولا يتعرض الشك ههنا لاسيما في تارخ الموت كما في الفري
 وان كانا من الحيوان على الاصح لذكره اياه مفصلا في آخر الكتاب
 معرفة الفروض وتحققها الفروض المقدره اى السهام المعينة في باب التوارث
 المذكورة في كتاب الله تعالى سورة الان والنصف وقد ذكره في ثلثه مواضع فقال وان
 كانت اى البنت واحدة فلها النصف وقالوا لكم نصف ما ترك ازواجكم وقال

صغار

يتجمل

فقال

بتمام

ولم اخذ فلها نصف ما ترك والثاني نصف النصف وهو الربع المذكور في موضعين حيث
 في الربع مما ترك وقال في الربع مما تركم والثالث نصف نصف النصف وهو
 النصف وذكره مرة واحدة فقال فلها النصف مما تركم والاربع الثلثان وقد ذكره في موضعين
 فقال في حق البنات فان كانن فوق اثنتين فلهن الثلثان والاربع الثلثان وقد ذكره في موضعين
 فان كانت اثنتين فلهن الثلثان والاربع الثلثان وهو الثلث الذي ذكره
 في موضعين ايضا فقال فلله الثلث وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذكر
 فلهم الثلث في الثلث والسادس نصف نصف الثلث وهو السدس المذكور
 في ثلثه مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد منهما السدس وقال فان كان لراخوة
 فلله السدس وقال في حق ولد الام وله ارح او اخت ولكل واحد منهما السدس
 واصحاب هذه السهام اى مستحقوها سواء عداستحقا قهر لها بنص الكتاب وبغيره من
 الدلائل اثنا عشر نفوا اربعة من الرجال وهو الاب والمجد الصحيح وهو اب الاب
 وان علا والاخ لام والزوج قدم الاب على المجد لكونه محبوبا بالاب وكذا المحب
 الاخ لام اجماعا وتقديره على الزوج لان النسب اقوى من السب كما عرفت ونحوه من
 وهي الزوجة والبنت وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب وام وال
 لاب والاخت لام والام والجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل في سبقتها الميت جد
 فاسد قدم الزوجة على البنت لانها اصل الولادة اذ منها يتولد الاولاد ولتقع ذكرها
 قربا من ذكر الزوج وقدم البنت على بنت الابن لكونها اقرب اليه منها ولان
 لان يقوم مقام البنت عند عدمها واخو الاخت لاب ام عن بنت الابن لكونها بعد
 منها في القرابة وقدمها على الاخت لاب لقوة القرابة ولان الاخت لام يقوم مقامها
 وتقديرها على الاخت لام لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقدير الاخت لام على
 الام لان الاختين لام كحمان الام من الثلث لا السدس وجنس الما جب تقدم على
 وتقديم الام على الجدة لكونها اقرب لانها تقدم الام في الرجال بعض تقديم الام
 في النساء لانا نقول معرفة نصيب الام يتوقف على معرفة نصيب الاخوات من زوج

كن

دون الفسوق في الجدة بالصحة وفسرها بالان لا يدخل في نسبتها الميت جد فاسد
 الذي يدخل في نسبة الميت ام ضرورة انه يقال بل الجد الصحيح لا يدخل في نسبة الميت
 لا يدخل في نسبة الميت ام فالجدة او اخوت نسبتها عن الجد الفاسد كانت صحيحة
 سواء كانت مدونة لمحق الاثنية كام الام وام الام او لمحق الذكر كالم الاب وام الاب
 او لمحق كل منهما كام ام الاب وهي صاحبة الفرض في الجدات كالجدة الصحيحة والاجداد او
 دخل في نسبتها الجد الفاسد كانت فاسدة ومنتهى مخطط الذكورة والاثنية كام ام الام
 وام ام الاب وليست هي صاحبة فرض كالجدة الفاسدة بل هما من ذوي الارحام الذين
 يورثون بالقربة لا بصوبة ولا فرضا ما لا بد من احوال ثلث الفروض المطلق في
 الخالص عن التعصيب هو السيد من وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل وفرض
 والتعصيب ما ذكر مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك انه تعالى قال
 ولا يورثه لكل واحد منهما السيد منهما ترك ان كان له ولد فهذا يقتضي على ان فرض
 الابن والولد وهو السيد من لكن اسم الولد يتناول الابن والابنة فان كان مع الاب
 ابن فل فرضه عن السيد والباقي للابن لقوله صلى الله عليه وسلم الحق هو السيد
 بانهما فيما ابقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر واولي الرجال من العصبات هو الابن
 سفلته وان كانت موهبة فلا سيد من ولدت النصف بالفرض وما بقي فللاب
 اولى رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن وابنة والتعصيب المحض وذكر عند
 عدم الولد وولد الابن وان سفل وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه
 فللام الثلث او فغيره ان الباقي للاب فيكون عصبة والجد الصحيح كالاب عند عدمه
 في ثبوت تلك الاحوال الثلثة بل في جميع احكام الميراث الا في اربع مسائل وسند ذلك
 ان شاء الله تعالى الاول ان ام الاب لا يرث موروثة مع الجد والثانية ان الميت اذا ترك
 الابوين واحد الزوجين فللام ثلث ما يبق بعد نصيب احد الزوجين فلو كان
 الاب جده فللام ثلث جميع المال الا عند اب يوسف رحمه الله فان لم يترك ابنا
 وانما

والثاني ان ام الاب لا يرث مع الاب اجماعا ولا سقطون مع الجد
 الا عند اب يوسف رحمه الله والرابعة ان اب المتيق مع ابنة ياخذ سدس المال الا عند
 اب يوسف وليس للجد ذكر ولو لم يترك الابن ولا فوق بينهما عند سائر الامة
 او لا ياخذان شئ من الميراث واذا جعل الميراث لثلاثة مسلطين كما في عبادة الكهنة
 فالاولى ان يقال الا في خمس مسائل وسائر بقية الكلام ويسقط الجد بالاب لان الاب
 اصل في القربة الجد للميت واعتراض على هذا التعديل بان يلزم منه سقوط اولاد
 بالام لانها اصل في قربة اولادها وقد يدفع باعتبار انضمام العصبة التي تخرج
 بزيادة القرب والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبة الميت ام كاب الاب
 وان علما ولما ارد ان نذكر الاخ لام في فصل الرجال وكانت الاخت لام مساوية
 في الاحكام غم الكلام كيلا يحتاج الى ذكرها في فصل النساء فقال واما الاولاد
 فاحوال ثلث السيد للواحدة لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالا او امرأة
 فاما او اخ او اخ او اخ من الام والثلث للاثنتين فصاعدا لقوله تعالى وان كانوا
 اكثر من ذلك فهو شيك في الثلث ذكورهم وانا فقير في القسمة والاستحقاق
 اما في القسمة فلان الاثني منهم ياخذ مثل ما ياخذ الذكر كما دل عليه حديث
 في الثلث واما في الاستحقاق فلان الواحد منهم ذكر كان او مواتا استحق السيد
 واذا تعدد ذكورا او انانا او مختلطين استحق الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق
 يتم الواحد والمتعد دخلا في القسمة وسقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالأخت
 والجد بالاتفاق لانهم من قبيل الكلال كما علم من الآية وقد اشترطت ائمتنا عدم
 والوالد اجماعا لقوله تعالى قل الله يفتيك في الكلال ان اميا هكذا ليس له ولد ولا
 ومورثه السيد الكلال من ليس له ولد ولا والد لغير ولد الابن داخل في الولد لقوله
 تعالى يا بني ادم والجد داخل في الوالد لقوله تعالى كما اخرج ابو بكر من الجنة فلا

سبع

لا ولا الام مع هؤلاء ثم لفظ الكلال في الاصل مع الاعياء وذل في القوة ^{فالتك}
لا ارع لها من كلال ولا من جف حتى يلا في محدا ثم استعيرت لقراءة من عدم ^{اي لا ارع}
والوالد كما كانا لا ضعفه بالقياس الى قراءة الولاد وطلق الصاعدين من لم يكن كلف
ولا والد او علي من ليس بولد ولا والد من الخلفين واسا للزوج في الثاني النصف
عند عدم الولد وولد الابن وان سفل اي عند عدمهما معا ولدك عطف
بالواو والربع مع الولد او ولد الابن وان سفل اي كفي وجود احدهما ^{ذلك}
ومن ثم عطف باو وكلتا الخاتين صرح بهما في نظم القرآن كما موزع ذكر السهام
فصول النساء للزوجات حالتان الزوج للواحدة فصاعدا عند عدم الولد
وولد الابن وان سفل والثمن مع الولد او ولد الابن وان سفل وقد صرح بهما
في الخاتين في نظم المذكور هناك وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان للذكرين
شهما ضئيف ^{خط} الا انهما في التقديرين واسا لبنات الصلب فاحوال ثلاث
النصف للواحدة وهذه مصحح بها في الآية والثاني للامتنين فصاعدا ^{المصحح}
عليه في القرآن صرحا انهما اذا كانت نساء فوق اثنتين فلن الثلثان واسا
الاثنتان في حكمهما عند ابن مسعود وحكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الصحابة
غير حكم الجماعة وعلى قولهم بوجوه ثلاثة الاول انه قال الله تعالى للذكرين ^{خط}
الاثنتين وادنى مراتب الاختلاف ابن وبنت فللا بنح الثلثان بالاتفاق ^ف
هذه الاشارة ان البننتين لهما الثلثان في الميراث وليس ذلك الا في حال انفرد
عن الابن فلا حاجة الى بيان حال ما فوقهما فذلك قيل فان
كن نساء فوق اثنتين اي فان كن جماعة ما بلغن من العدد فلن ^{لن}
للأبنتين اعني الثلثان لا يتجاوزن الثلثان ان البننتين اثنتان ^{لن}
يكرران الثلثين ففما اولى بذلك الا انهما في الثلثين ^{لن}
وجب لهما الثلث فبالاولى ان يجب لهما ذلك اذا كانت مع اخت اخرى وكذا لغير

كذلك مع اخيهما مثل ما كان يجب لهما في انفراد مع اخيهما وجب لهما الثلثان
والابن المذكور مثل حظ الاثنين ويوصيهم بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
فصل حظ الاثنين فانما المراد من نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن وان
يعصيه وان المال يقسم بين من بين الابن على ما ذكر من القرية بطريق العصبية وبنات
الابن لبنات الصلب بثبوت تلك الاحوال الثلاث ولعن احوال ثلاث اخرى فذلك
قال فلن احوال ست النصف للواحدة والثلثان للامتنين فصاعدا عند عدم
الصلب ^{فصل} الثاني من الثلث الاولى وشترط فيها عدم الصلبيات لان النص
ور وفيها امر ^{فصل} اذا عدم من قامت بنات الابن مقامهن والابن مع الواحد
الصلبية تكمل للثنتين هذه حال الاولى من الثلث الاخرى والدليل عليها ان حق
البنات الثلثان وقد اخذت الواحدة الصلبيات النصف لقوة القوابة فتعقد ^{سند}
من حق البنات في اخذ بنات الابن واحدة كانت او متعددة وما يقع من التركة
فبالاولى عصبية فبنات الابن من ذوات الفروض مع الواحدة من الصلبيات ^{يعني}
معها من العصبية ان كان معهن ابن الابن فان كان معهن ذكرا سفل منهن ^{دخ}
فلن فرضهن ولا يورثن مع الصلبيين عند عامة الصحابة اذ لم يبق معهما شيء من حق
البنات خلا ما لابن عباس اذ حكمهما عنده حكم الواحدة وبهذه حال ثالثة من الثلاث
الاخرى الا ان يكون بخلافهن واسفل منهن غلام فيعصيهن وح يكون البنا ^{يعني}
لذلك مثل حظ الاثنين هذه حال ثالثة من الثلاث الاولى فان بنات الابن اذا كان
بخلافهما غلام سوا كان اخاهن او ابن عمهن فانه يعصيهن كما ان الابن الصلبي ^{البنات}
الصلبيته وذلك لان الذكر من اولاد الابن يعصيه اثلاث اللات في درجة اواله ^{يعني}
للصبيته ولد صلب بالاتفاق في الاستحقاق جميع المال فكذا يعصيهما في استحقاق البنات ^{البنات}
مع الصلبيين والرد ومب عامة الصحابة وعلى جمهور العلماء وقال ابن مسعود ولا يعصيهن ^{يعصيهن}
بنات الابن الا ان يكون لهن مال اذ لو جعل البنات معهما يورثنهم لذلك مثل حظ الاثنين

الثلثان

٥٢

مع العليا من الفوق الاول كان جمع المال بينه وبين اخيه المذكور مثل حفظ الاثنين ولا
 للثلاثيات وهي ثمان وان فرض مع وسط الاول فباخذ العليا الفوق الاول النصف
 للعالم ومع من يجازيه وهي وسط الاول وعليا الثاني المذكور مثل حفظ الاثنين وكذا الحال
 اذا فرض مع العليا الثاني واما تصحيح السبل في جميع هذه الصور فعمل ما استحب به فيما بعد
 فلا حاجة الى زياده ههنا واعلم ان العليا من بنات الابن في اى درجة كانت متى
 اخذت الثلثين بالفرضية ثم اختلط المذكور بالاناث فعلى قول عامة الصحابة يعصب
 ذكور الاناث على التفصيل المذكور وعند ابن مسعود رضي الله عنه يكون الباء من الثلثين
 للذكور وحدهم بالعصوبة كما هو وان اخذت العليا منهن النصف ثم اختلط المذكور
 بالاناث فان كان عدد الذكور اكثر من عدد الاناث او مساويا له كان الباء بينهما للذكور
 مثل حفظ الاثنين بالاتفاق وان كان الاناث اكثر فعند العامة كذلك وعند ابن مسعود
 عند الاناث ح السدس فانه كان ينظر الى ما هو اقرب بنات الابن من المقاسم والسياسة
 فيعطيها ما هو اقل احتراز عن الزيادة في الثلثين في حق البنات واعلم ان ذكر
 البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يسر مثل التشبيها لانها تدعى بها
 تشبيها لخواطر وتعمل الاذان في سماعها فثبتت بتشبيها لخواطر تشبيها واستدعا
 الاصغار في سماعها واما للاخوات لاب وام فاجوز خمس ذكور المصنف ههنا اردنا منها
 واحدا لئلا يكثر ما مع سابعه اجوز الاخوات لاب واما للاختصار النصف للواحدة
 بقوله تعالى ولا اخوت فلها النصف ما تترك والثلثان للثلاثي فصاعدا لقوله تعالى فان كانت
 اثنتان فلهما الثلثان مما تترك والمواد الاخوات لاب ام اولاب لان الاخوات لام قد
 حالما في اية المواريث واذا استحققت اثنتان الثلثين كان استحقاقها فوقها لظهور
 يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقها ليعلم من حال الاختين حال
 البنين ومن حال البنات حال الاخوات بطريق الاول وسبب الاخ لا بد وام للذكر
 مثل حفظ الاثنين نصون عصبة بالاستواء في القوالب للميت قال ابن عباس وان كانوا

تشبه
 ما سبقت

كما مر

اخوة رجالا ونساء مثلا كقولك حفظ الاثنين فلهما نصيب الاخوات في حال الاختلاط
 كما لم يقدر نصيب الاخوة فدل ذلك على ان النصيب قد يكون نصيبات معصية وقد خالف بعض
 العلماء فيما اذا خلف الميت ابنة واخنا واخا لاب وام فقال الباء بعد نصيب البنات للاحاد
 الاحب استدلالا بقوله صلى الله عليه وسلم فيما اتقوا العزافين فلا ولي رجل ذكر وروى بانفسه
 اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن علي ان الباء من نصيبها من ولدي الابن المذكور مثل
 حفظ الاثنين وجمعوا النصيب بنت وعم وعمه على ان الباء لهم وحده واختلاف في الاخ والاخت
 مع البنت فقول الحاقها بابن الابن وبنت الابن اولى من الحاقها بالعم والعمة الا يرى
 انه لو كان اجمعوا على اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت كان المال بينهما كذلك بخلاف العم والعمة
 فاذا لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم ولعمه فدل على ان الباء بعد نصيب البنت كذا ذكر
 الطحاوي في شرح الآثار ولحق الباء في النصف او الثلث مع البنات او مع بنات
 الابن لقوله عليه السلام وجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ذهب اكثر الصحابة الى يعصب
 الاخوات مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال ابن مسعود كعب بن مسعود رضي الله عنه لا يعصب
 لبن مع البنات وهكذا فيما اذا اجمعت بنت واخت بان النصف للبنت ولا شيء للاخت
 فقيل ان عمرو بن دينار كان يقول للاخت ما يع يعصب وقال ابن مسعود ان الباء يورث
 تعالى قال ان امراء هكس لرسول ولد واخت فلها نصف ما تترك فقد جعل الولد حاجبا
 للاخت ولفظ الولد يتناول الذكور والانثى كما في حجب الام من الثلث في السدس وحجب الزوج
 من النصف للزوج وحجب الزوجة من الربع الى الثلث فلا ميراث للاخت مع الولد وكذا
 كان وانثى بخلاف الاخ فانه اخذ ما بقي من الانثى بالعصوبة ولا عصوبة للاخت بنفسها وانما
 نصيب عصبة بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليس للبنت عصوبة فكيف نصيب الاخت معها
 بعصوبة والحواب ان المواد بالولد ههنا هو الذكر بدليل قوله تعالى وهو يورثها ان لم يكن لها
 اي ابن بالاتفاق لان الاخ يورث مع الابنة وقد تابت ذلك السنة بعدت وروى عن جدي بن
 شريك بن رجاء قال سأل ابا موسى عن اخي عن خلف بنتا وبنت ابن ولحقا فقال للبنت

بنت الابن واما الابن بنت كان لها الثلث
 المذكور حفظ الاثنين كذا ذكره

حكم الجماعة الاتري ان البنين كالبنيات والاختين كالاخوات في استحقاق النسب فكذا في الواجب
 مع الاجتماع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما من هذا المقام ساسا على المذهب المطلق
 فدل لفظ الاخوة على من السدس الذي يجبويا عنه لياخذوه فان تغير الوارث لا يجب كالملة كما
 الاخوة كفارا او ارقاء وقد يستدل عليه بما رواه طاوس وسلام من ارضعته امه عليه السلام
 اعطى الاخوة السدس مع الابوين ولما اذنعها قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث
 فان كان له اخوة فلام السدس والموارد من هذا الكلام ان لامة الثلث والباقي للاثنتين
 فكذا الحال في اخوة كانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلام السدس لاتبية الباقى ثم ان
 شرط الحاجب ان يكون وارثا في حق من لم يحد والاح المستد وارت في حق الام مستد للزوج
 والكافر فالاخوة لم يحدوا وهم محجوبون بالاب الاتري انهم لا يرتفون مع الاب
 عند عدم الام لانهم كلاله فلا ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام
 ما قوى من حالهم مع عدمها وقد روى عن طاوس ان قال لقيت ابن رجل من الاخوة
 الدين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الابوين وسأله عن ذلك فقال
 كان ذلك وصية وحيات الحديث دليلنا اذ لا وصية للوارث والظاهر انه لا وصية لهذه
 الوالدة عن ابن مسعود وعاصم رضي الله عنهما لانه توافق الصدوق رضي الله عنه في حجب
 الاخوة فكيف يقول بارتفع مع الاب كذا في شروح الامام السرخسي وذهب الذين يكرهون
 ان الاخوة لام لا محجوبون بها بخلاف غيرهم فان الحجب بينهما لمع معقول هو انه اذا كان
 اخوة لاثنتين وام او لاب فقد كنتم عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للاتفاق وهذا المعنى
 لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام اذ ليس ينفقهم على الاب وجهور الفقهاء رحمهم الله
 على انه لا فوق بين الاخوة لان الاسير حقيقة في الاصناف الثلاثة وهذا حكر غير معقول
 المعنى ثبت بالنسبة الا يرى انها انهم محجوبون الام بعد موت الاب ولا نفقة على من بعد موت
 ومحجوبون كالبنا وليس عليه نفقة ولا مال ثم ان الكل عند عدم هو لا يملك كونهما في
 عدم الولد وولد الاب وان سفل وعدم الاشياء من الاخوة والاحوات فينفق على اعد
 عند

لا بد من ظهور الصحاح في معنى الله عندهم ويروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الاخوة لا نفقوا انما محجوبون ما عداهم

ان الله يقول تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام السدس فان كان له اخوة فلام السدس
 هذا اذ لم يكن مع الابوين احد الزوجين واما اذا كان معهما احد منهما فلهما الثلث ما يقع
 بعد فرض احد الزوجين وذلك في مسائل كان ارا في صورتين لان عدهما مستلتي
 حقيقة بوجوب زيادة المايل المستثنى في الجدة على الرابع كما استثنى الله فما سلف ويمكن ان يقال
 جعلهما مستلتي في توديت الام مع الام به وسلف واحدة في توديتهما مع الجد لكل من
 المحدثين وجد ظاهر زوج وابوين اوز وجد وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة والفقهاء
 وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول ان لهما ثلث اصل التركة فيهما بنى الصورتين مستدلالا
 تعالى جعل لهما او لاسدس من التركة مع الولد يقول تعالى ولا يورث كل واحد منهما الدين مما ترك
 ان كان له ولد ثم ذكر ان لهما مع عدم الولد الثلث يقول تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام
 فيفهم من ان المواد ثلث اصل التركة الصا وتؤيده ان السهام للقدره كلها بالقياس الى اصلها
 بعد الوصية والدين كان ابو بكر الصم يقول بان لهما مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه مع
 الزوجية ثلث الاصل لانه لو جعل لهما مع الزوج ثلث جمع المال لاذ نصيبها على نصيب الاب
 السدس من ستة لاجتماع النصف والثلث فخرج ثلثه ولام اشان على نقد ربعي للاثنتين
 وفي ذلك تفصيل الاثنى على الذكر واذا جعل لهما ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لهما واحدة
 اشان ولو جعل لهما مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذكر التفصيل لان المصلحة من اثني عشر
 لاجتماع الثلث واذا اخذت الام اربعة بقى للاثنتين فلام تفصيل لهما على ولما ان مع قوله
 تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث هو لهما ثلث ما ورثاه سواء كان جمع المال او
 بعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل لكفى في البيان فان لم يكن له ولد فلام الثلث كما قاله في
 حق البنات وان كانت واحدة فلها النصف بعد قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
 ثلث ما ترك فيلزم ان يكون قوله تعالى وورثه ابواه خاليا عن الفائدة فان قيل على ان الو
 لهما فقط فلا يفسد في الظاهر ولا في حصول الارث فيها وان سلم فلا دلالة للاثنتين على
 صورة النزاع اصلا لانقيا ولا اثباتا فيرجح فيها لان الابوين في الاصل كالابن والبنات في

فلاها ٧٢

ذلكم

الربع

رأى

الفروع لان النسب وراثته الذكر والانثى واحد وكل منهما يصل بالميت بلا واسطة ويحمل ما
 من فوض احد الزوجين بينهما انما كان في حق الابن والبنات وكما في حق الابوين اذا انفرد
 بالارث فلا يورث من غير الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الامم الا
 لم يسمع ما ذكرناه من معنى الآية واعلم ان الام اذا اعطيت ثلث البات مع الزوجة اصح
 في المسئلة ربعان حقيقة لا لفظا فان ثلثها ربع في الحقيقة ولو كان مكان الاب جد فلان ثلث جمع
 المال وهو مذهب ابن عباس واحدى الروايتين عن الصادق رضي الله عنه وروى ذلك
 اهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله عنه في صورة الزوج الا عند ابن يوسف رحمه الله فان لم يسمع
 الجد ايضا ثلث البات كما في الاب وهو الرواية الاخيرة عن ابن بكور رضي الله عنه ففي هذا الرواية
 جعل الجد كلاب فيعصب الام كما يعصبها الاب والوجه على الرواية الاولى هو ان تركنا ظاهر قوله
 تعالى فلام الثلث في حق الاب واولناه عامر لئلا يلزم تفضيلها عليه مع قسامة البات والفرق
 وايدنا بما يروى من قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم واما في حق الجد فاجوبناه على ظاهره لعدم
 في القرب وقوة الاختلاف فيما بين الصحابة ولا استتمار في نصيب الانثى على الذكر مع التفاضل
 في الدرجة كما اذا تركها امرأة واحدا لاب وام واحدا لاب فان للمرأة الربع وللأخت النصف
 وبلاخ البات فقد فضلت ههنا الانثى لزيادة قربها على الذكر وايضا للام حقيقة الولاد كما
 للاب فيعصبها والجد له حكر الولاد لا حقيقة فلا يعصبها ادلا تعصب مع الاختلاف في السبب
 بل مع الاتفاق فله وهذه المسئلة من المسائل الاربعة التي استثنانا في اول الباب فانه انما
 ونحذر جمعها الله لم يجعل الجد كلاب ههنا وللجدة السدس كما كانت كام الام او لأم الام
 واحدة كانت او اكثر اذ ان ثبات أي صحف كالمذكور في فان الفاسدات من ذوات الام
 كاسيانه من ذوات في الدرجة لان القوي يحجب البعدي كما سيحيط به علما اما اعطاء الجدة الواحدة
 السدس فلما رواه ابو سعيد الجدي ومغيرة بن شعير وقبيصة بن ذؤيب رضي الله عنهم انه
 صلى الله عليه وسلم اعطاهم السدس واما التشريك بينهما في ذلك اذ ان اكثر الصحابة في ذلك
 روى ان ام الام جاءت الى الصادق رضي الله عنه وقالوا اعطني ميراث ولدك اني فقال اهدرك

احمد بن محمد

في اشياء اخرى رضي الله عنه فاني لم اجد لك في كتاب الله تعالى نصا ولا راسخ فيك من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شيئا ثم سألهم فشهدوا بمغيرة باعطاء السدس فقال هل معك احد فشهد
 به اصحابنا محمد بن مسلم فاعطاهما ذلك ثم جاءت ام الاب اليه وطلبت الميراث فقال اري
 ان ذلك السدس بينكما وهو لي ان فردت منكما فشركتها فيه وفي رواية اخرى ان
 ام الاب جاءت الى عمر وقال اني اولى بالميراث من ام الام اذ لو ماتت ليرثها ولد وولد
 ولومت وربي ولد ولدي فقال هو ذلك السدس وان اجتمعا فهو بينكما واعلم ان ثلث
 فهو لها فحكم بالتشريك بينهما فقد اجما على ان الجدات الصدمات المتخاضيات يتشاركن
 في السدس بالسوية وذهب ابن عباس رضي الله عنهما الى ان الجدة ام الام تقوم مقام الام
 مع عدمها فاحد الثلث اذ لم يكن للميت ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له احدهما كما
 ان الجد ابوالاب يقوم مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن مع عدم
 ثم ان الام لا يرثهما في فريضة احد من الجدات فكذلك ام الام لا يرثهما احد منهن
 وروى ان الادلاء ليس سببا لاستحقاق المدي فريضة المدي بكنيات البنات وبنات الاخوات
 كما تركنا هذا القياس في الجدات بالسنة وليرث دفنها ما زاد على السدس في اكتفينا به ونسقط
 أي الجدات كلهن سواء كانت ابويات واميات بالام اما الاميات فلو جرد ادلائها بالام واتحاد
 السبب الذي هو الامومة واما الابويات فلما نجا السبب **فجد** ونسقط الابويات دون الاميات
 ايضا بالاب وهو قول عثمان وعمر وزياد بن ثابت وغيرهم ونقل عن ابن مسعود وابي موسى
 الاشعري رضي الله عنهم ان ام الاب يرث مع الاب واختلاف شريح وابن سيرين والحسن رضي الله
 عنهما واه ابن مسعود رضي الله عنهما من انه صلى الله عليه وسلم اعطى ام الاب السدس مع وجود
 والغير في ذلك ان ارب الجدات ليس باعتبار الادلاء لان الادلاء بالاسمي لا يوجب استحقاق شيء من ميراثها
 كما مر انما بل استحقاقهن للارث بأسر الجدة ويتساوى في هذا الاسرار الام وام الاب فلما ان الاب لا يرث
 الاولي لا يوجب الثانية ايضا وهو مردود وبان مجرد الاسر لا يوجب استحقاق القرابة بل لا بد من اعتبار
 الادلاء ثم يقول ههنا تعيين اتحاد السبب والادلاء ولكل منهما فانه في الجواب كما ان اتحاد السبب اذا

بالانثى

عن الادلاء تعلق به سبب الحجة الاخرى التي هي ثبات الابن بالثبوت في السبب مع عدم الادلاء كذلك
 اذا انفرد الادلاء عنه ثبت به الحجة ايضا فالحجة التي تدل بالابن تحجب بوجود الادلاء وتحجب بالام
 السبب في الحجة التي من قبل الام مرت مع الاب لا مع عدم الادلاء واجبا والسبب فيها وان كان
 يرت مع الام مع كونه مذكورا فقد قيل لا يلزم وجود ههنا الحجة والسبب ولا يشارك في السبب
 وقيل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة القابلة بان المدي بغيره محجب به هذا وانما يدل بان
 فهو انه محتمل ان يكون ابو ذلك الميت رفقا او كافرا وكذلك تستقطب الابويات بالحجة الام الاب وان
 كام ام الاب وهكذا يرت مع الحجة لا لما ليست من قبل اي ليست قرايتها من قبل الجدل على رتبة
 فيع لا يستقطب بل يرت مع الام مع الاب هذا اذا كان بعد الجدل عن الميت بدرجة واحدة وانما اذا بعد
 بدرجتين اب اب الاب فلا يرت مع انوثان ام اب الاب التي هي روجه الجدل المذكور وام ام الاب
 التي هي ام روجه اب الاب على صورة الصورة واذا بعد عنه ثلاث درجات يرت مع ثلاث ابويات
 في هذه الصورة وهكذا اذا زاد درجات بعد الجدل اذا دمجها عدد الابويات التي يرت مع
 القوي من اي جهة كانت اي سواء كانت من قبل الاب او من قبل الام تحجب الحجة البعدي من اي جهة
 كانت البعدي مثبتت للحجة في اقسام اربعة وهذا مذهب غير رضي الله عنه واحكام الروايات
 زيد ابن ثابت رضي الله عنهما وفي رواية اخرى عنه ان القوي اذا كانت من قبل الاب والبعدي من
 قبل الام فهما سواء فيكون محجب القوي في اقسام ثلثة فقط من ثلث الادبعة وقد عمل بهذه الرواية
 مالك والشافعي رحمهما الله في الاصح من قوليه والدليل عليها ان الحجة انما يستحق بالامومة وهي
 التي من جانب الام اظهر ما لا يدلي بام والاخرى ام يدلي باب فاذا كانت القوي من جهة الام فلها رتبة
 برادة القوي وطهور صفة الامومة فكانت اولي وانما اذا كانت القوي من جهة الاب والبعدي من
 جهة الام فلا يوجد فيها ظهور الصفة والاخرى زيادة القرب فيستويان في زيادة الارث ولما ان
 الحجة باعتبار الامومة وهي الاصل ومعنى الاصلية في القوي اظهر واغوى منه في البعد سواء كان
 جهة واحدة او من جهتين فيكون هي مقدمة على البعدي مطلقا ولو كان في صورة الامومة
 كانت ام الام مقدمة على ام الاب مع تساويها في الدرجة وهو باطل في الرواية التي هي في البعد

وإذا كان الميت
 من جهة الام
 والبعدي من جهة
 الاب
 فالحجة من جهة
 الام
 والبعدي من جهة
 الاب

مع ام الاب

عن عدم مرتبة ام ام الام وكام الام بكونه كام الام عند وجوده فانها محبوبة به ومع ذلك محجب ام
 الام في هذه الصورة يعني ان خلف الميت الاب وام الاب وام ام الام المال يكون كله لاب عندنا
 لان البعدي محبوبة بالاب بالقوي والقوي محبوبة بالاب وتطيرها ان الاخوات محبوبة بالام من البنت
 لما بعد من كونها محبوبة بالاب وقال الحسن في زيادة ميراث الجدات ههنا لام ام الام وان
 البعد من ام الاب وهذا على قياس قول علي رضي الله عنه ان القوي انما يحجب اذا كانت ودية واذا كانت
 ذات قرابة واحدة كام ام الام والاخرى ذات قرابتين واكثر كام ام الام وهي الصداق اب الاب
 وتوصيها ان امرأة زوجت لغيرها بنت بنتها فولد منها ولد فعنده المرأة حصة بعد الولد الذي
 مات من قبل لانها ام ابنة ومن قبل ام لانها ام ام فهي حصة ذات قرابتين ثم يقول سناك
 اخرى قد كان تزوج انتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى فولد من الابن الذي هو
 الميت فهذه الاخرى ام ام الميت فهي ذات قرابة واحدة وكذا في الثاني الجد فان زوجة
 فاذا اضممتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة واما صورت اجتماع ذات بنت
 قرابتين مع ذات قرابة واحدة مع هذه الصورة وتوضيها ان ثلث المرأة التي تزوجت ابنتها
 بنت بنتها فولد منها ذكر اذا تزوجت هذا الولد بنت بنت بنت اخرى لها فولد منها ولد
 كانت ثلث المرأة للولود الثلاثة ام ام الام وام ام الاب وام اب اب الاب وكانت صاحبتها
 اعني ام زوجها ايها الولود الثلاثة ام ام اب الام بتمام السدس بينهما عند يوسف ايضا فاعتبار
 وهو قول سفيان وعند محمد اننا باعتبار الجهات وهو قول رفد رحمه الله وجه قول محمد رحمه الله
 استحقاق الارث باعتبار الاسباب واذا اجتمع في واحد سببان متفقان كخوتين من جهة واحدة
 في الصورة واحدة وفي الفع متعدد وانبتحق الارث بسببه معا كما اذا اجتمع في سببان مختلفان
 ان اذا ترك ابني عم احدهما اخلا ام فانه باجد ذلك الاخ السدس بالفرض والباقي بينهما نصفين
 وكذا اذا ترك ابني عم احدهما زوجا فانه باجد الزوج النصف بالفرض والباقي بينهما نصفين
 ايضا بالمصونة وكذا اذا ترك المحوسى ام وهي اخته لابيها فانها يرت بالسببين معا لا يقال الاخ
 لاب وام الميت من جهة قرابته معا لاننا نقول اخوته من جهة الام قد اعتبرنا في الترحيح

١٠٢

مواة

مع

الاصناف من الاعمام قرب الدرجة اولاً وقوة القربة ثانياً فم الميث تقدم على اسم الميث
 على جده وذلك لقرب الدرجة في كل واحد من هذه الاصناف تقدم ذوى القربى على ذوى
 واحدة مع النساء في الدرجة فم الميث لاب وام او اب من عمه لاب وكذا الحال في عم ابيه وعم جده
 وبهذا الحكم في فروع هذه الاصناف يعتبر اولاً قرب الدرجة وثانياً قوة القربة فابن الميث تقدم
 على ابن عمه وابن عم الميث لاب وام مقدم على ابن عمه لاب اما العصبية بغيره فاربعة هي النسوة
 وهي اللات فوضعت النصف والثلاث الاخرى منهن البنات او الواحدة النصف وللثلاثى مصادرها
 الثلاث النائية بنت الابن فان حالفها كمال البنت عند عدمها الثالثة الاخوت لاب وام فانها
 كذلك اذا لم توجد بنات الصديق بنات الابن الرابعة الاخوت لاب فان حكمها ذلك اذا لم يوجد
 المتقدمة هؤلاء الاربع يصرف عصبته ياخوتهن كما ذكرنا في حالفتهن ويدل على صيرورة الاولين
 عصبته قوله ٢ بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرورة الاخوين عصبته
 قوله وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها من الابات
 واخواتها عصبته لا يصير عصبته ياخوتها وذلك بان النصف الوارث في صيرورة الابات بالمذكر عصبته
 اثباته في موضعين البنات بالبدن والاحوات بالاخوة كما عرفت انفا والابات في كل منهما
 ففرض في لا فرض له من الابات لا يتا وليها النص وايضا الاخ يقصبت اخته بناتها من فرضها
 حاتم الا افراد لا العصبية لئلا يلزم تفصيل الاثني على الذكر والمساواة بينهما فان لم يكن الاثني بافرا
 صاعبه فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تقصيبها ياخوتها كالم والعلم اذا كانا لاب ام اولاب كماله
 كل لأم دون الم وكذا الحال في ابن الم مع بنت الم لاب وام اولاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ
 وام اولاب واما عصبته مع غيره فكل انثى تصير عصبته مع انثى اخرى كالاخت لاب ام اولاب
 مع البنت سواء كانت حليمة وبنت ابن وسواء كانت واحدة او اكثر لا فركا من قوله صلى الله عليه
 احلوا الاخوات مع البنات عصبته والحاصل من المعنى ههنا هو الجنس واحد كان او متعدد
 والفرق بين ما بين العصبية ان العصبية بغيره يكون عصبته بنت فيتعذر ايجاده
 لا الاخ وفي العصبته مع غيره لا يكون عصبته اصلاً بل يكون عصبته بنت الميث لا يكون
 عصبته بنت الميث

واخر

والاصناف من الاعمام قرب الدرجة اولاً وقوة القربة ثانياً فم الميث تقدم على اسم الميث
 العروس وهو قول علي وزيد وقال ابن مسعود وهو مؤخر عن ذوى الارحام ايضا
 فاستدل بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ثم اي بعضهم اولى
 بعض من ليس له رحم والبراث منى على القرب ويقول صلى الله عليه وسلم لمن اعتق عبداً
 فهو ملك فان شكرك فهو خيره وان كفرك فهو شره وان مات ولم يتك وارثاً كنت
 انت عصبته فقد اشتوت في توريث مولى العنافة ان لا يدع للعنق وارثاً وذوى الارحام من قبل
 الودثة والجواب ما عن الآية فعوان سبب نزولها ما روى عن ابنه صلى الله عليه وسلم لا قدم
 المدينة اخي من المهاجرين والاصناف وكما نوايتوا دون بذلك ففتح الله تعالى هذا الحديث
 الآية ومن ان الرجل مقدم على اخواته وللوات فلا نزاع لنا في تقدير ذوى الرحم على مولا
 الموالات واما عن الحديث فهو انه صلى الله عليه وسلم اراد بقوله ولم يدع وارثاً انه لم يدع
 وارثاً هو عصبته الا ترى انه قال في اخوه كنت انت عصبته ولم يقل كنت انت وارثاً واذا
 كان مولى العنافة عصبته هو اخو العصبية كما دل على الحديث كان مقدماً على ذوى الارحام والرد
 لتقدم العصبية عليها ثم العنق يرتب من بعده مطلقاً سواء اعتقه بوجه الله او للشيطان او لغيره
 على ما ان سائر او بشر ان لا ولا عليه واعتقه على مال او بلا مال او بطريق الكتابة لا عتق ذكر وقال ما
 ان اعتقه بوجه الشيطان او بشر ان لا ولا عليه لم يكن مستحقاً للمولا لا يصل منه ثمنه والعاصد بوجه
 الشيطان الوعد ارتكب بالاعتاق المعصية فيجزم بهذه الصلة ومن صحح نفع المولا فقد روي
 مستحقها ولنا ان السبب هو الاعتاق بقوله صلى الله عليه وسلم المولى يعتق وهذا مستحق في جميع هذه الصور
 فثبتت من سببه عصبته مولى العنافة على الترتيب الذي ذكرناه في العصبية فيكون عصبته
 المستقدمة على العصبية السببية اعني مولى العنق والمواو عصبته السببية كما هو عصبته المستقدمة
 من هؤلاء المصبات مما هو فيكون ابن العنق او عصبته ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده ان
 على الاخر ما قيل انما يكون مولى العنافة مولى المولى ثم كل النسب ومعه ذلك ان المولى حيوة
 لا تسكن او لها بنت ثم مولا المولى انما يربحها عن كفايتها بعد من الحيوانات والجمادات والوقية
 المالكه

الترتيب

بلا خلاف وهذه من المسائل الاربعة المنتهية عن القول الاجمالي في سبب رحمة الله حيث لم يحصل
المع كالأب قال شيخ الاسلام خواهر زاده ولو ترك جد للعنف وأخاه كان الولد لكل الجدة عند أبي
حنيفة رحمه الله لأنه اقرب الميت في العصبية من الأخ على مذهبه وعندهما الولد بينهما
نصفين وذكر محمد رحمه الله في كتاب الولاء عن كبار الصحابة كعمر وعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن مسعود
وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وغيرهم أنهم قالوا الولد للكبير ما استدل بعض الفقهاء بظاهر
على أن الولد لا أكبر بنى المعتق سنا بعد موته فإن ما يرد مقامه في العتقة فيكون للذهب عندنا أن المراد
بالكبر الأقرب أي تقدم في استحقاق الولاء اقرب بنى المعتق يوم موته حتى إن مات المعتق عن ابن
وإن ابن أخو كان الولد لابنه لأنه اقرب ومن ملك ذار حريم محرم منه عتق عنه ويكون ولادة
هذه البحث ثم لمباحث العصبية السببية وتنبه على أن العتق وإن لم يكن احتساباً في سبب للولاء
وتفصيل الكلام في هذا المقام أن القرابة على ثلاثة أنواع الأول القويبة وهي قرابة ذى الرحم المحرم
من الولاء أما بطريق الأصلية كالأبوين والأجداد وإن علواً وأما بطريق الفرعية كالأولاد
والأولاد وإن سفلوا ^{أو} مثل واحد من هؤلاء عتق عنه ألقاها أو عتقه أولاده أو ولدته النساء المتقسط
وهي قرابة المحارم غير العمويين أي قرابة الأخوة والأخوة وأولادها وإن سفلوا وقرابة الأم
والعمات والأخوال والحالات دون أولادهم ومن ملك واحداً من هذه المحارم عتق عنه
ألقاها بغير خلاف فالت في رحمه الله النوع الثالث البعيدة وهي قرابة ذى الرحم غير المحرم
كالولاد والأخام والأخوال فأذا ملك واحداً منهم لم يعتق عنه إلا خلاف وللشافعية رحمه الله
في مسألة الثانية أن ليس بينهما جواز في الأصول والفروع فلا يعتق أحدهما على صاحبه
كالولاد والأخام الأبي أن قرابتهما في الأحكام كقرابة أولادهم حيث يقبل شهادتهما في كل منهما
أصاحبه ويجوز لكل منهما أن يبيع ذكوته في الأخوة ويجوز القصاص بينهما من الحاسن ويحل جليل
كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين والمولودين ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وجدت أخى يباع في السوق فاشتره به وإن أريد أن
تقتله بالصلاة والسلام قد أغضب الله والمعتق في ذلك أن القرابة المأبودة بالمحرمية هي العتقة
الملك في الأب والأولاد وتوجه أن هذا العتق بطريق الأصل والقرابة المذكورة بالمرءة

مع

الصيغة

فمنه

مع

الفرق بين أن يكون المالك في هذه القوالب لأهل الصيانة عن دل الاستغناء
والاستغناء فهاهنا من المالك في الاستغناء من الاستغناء من الاستغناء
من الاستغناء في الكساح هوام لصيانة القرابة في القطع بسبب يكون بين الأقران من المالك
في الاستغناء من القطع في استدامة الملك أكثر ولا يشبهه في أن للملك تارة استحقاق الأصل مع
في أن الوصيان فلا يكون بعد نبوتها لاستغناء الخوالب مرة واحدة اتصال أحد الأخوين بالآخر
في وسط الاستغناء أن اتصال النافذة بالجد كذلك ومن ثم شبه بعضهم الجد مع النافذة أشد منها
عصبي ومن ذلك العصبي عصبي أخو وللاخوين بعض بنى من شجرة واحدة وشبه أخو من الجد
مع النافذة بولد شعت منها فهو من النهر جد وللاخوين من شجرة واحدة شعت منها واحد
وعلى هذا يكون مع القرب من الأخوين أظهر خصوصية لأحد واحتياج الجد والنافذة في
شعبي يكون باقتضاء العتق أولى لأنه لم يزل الأخ كالجدة في حكم الولاء إذا ما دأب على الشفيع
وليس سببه الأخ كشفه الجد ولا في حكم الأثر عندنا حنفية رحمه الله لأنه نوع ولأنه
والشرف كما سبق وأما أولاد الأعمام والأخوال فقد كثرت هناك الواسطات فكانت القوالب بعيدة
وبعد لم يثبت هناك حرمة الكساح ولا حرمة الحج في الكساح ثم إن الشيخ أورد بعد الفصل مثلاً كنت
بناي حواشي نوكدك من عدد وهو للصغرى عشرون ديناراً والكبرى ثلثون ديناراً فاستترت
أماها بالحنين معتق عليهما ثم مات الأب وترك شيئاً من المال فالتفتان من ذلك المال بينهما ثلاثاً
والأب وهو الثلث الأخير من مائة الأب أخماس بالولاء ثلاثة أخماس للكبرى وحصة للصغرى لأن
الكبرى قد اعتقت ثلاثة أخماس الأب ثلاثين والصغرى قد اعتقت خمسة بعشرون وهو من مائة
وذلك لأن أصل المسألة من ثلاثة لأنهما أقل عدد ويصح منه الثلثان فاعطينا للثلاثين
منها بالفرض واعطينا للكبرى والصغرى واحد منها بالولاء ولا نسقم اثنتان على ثلاثة من مائة
فأخذنا جميع عدد رؤسهن أي الثلثة ولا نسقم الصايب وهو الواحد على سهام الولاء وهي خمسة
وذلك لأننا وجدنا من مائة الكبرى والصغرى مائة بالعتق لأن العتقة أكثر عدد بعد ما قسم
الثلثان ثلاثة وعشر العشر من اثنتان ومجموعهما خمسة وهي مائة عدد الرؤوس من التورث لأن
الثلث الباقي على الكبرى والصغرى يجب أن يكون على نسبة ما بينهما وهي بعينها نسبة الوثني وبين

ایسوم

25

2.

ويعني الرخ يقال عال النيران اذا دفعه ومن هذا الاخير اخذ المصطلح عليه تدرك مال العولان
 يراد على الخرج من اجزاء كسيرة او تدرك لا غير ذلك من الكسور الخرج هو ما يخرج من
 على فرض وعامل ان الخرج بها ضاق عن الوفاء بالفروض المفصلة في دفع التركة الى عدد التركة
 من ذلك الخرج ثم يتم حتى تدخل النصفان في فرضي جميع الورثة على تير واحدة المفصلة
 وقيل هو ما حو من المص الاول لان المير ما لم يتك اهلها بالخرج حيث تنقصت من فرضهم
 الثاني كان المير غلبت اهلها بادخال المير عليهم واول من يحكم بالعول عزمي اسم عنه ما روي في
 صورة ضامة في نحو جها من فروضها في ورثتها فيها فاشارة العباس الى العول فقال المفصلة
 الفوايض فتابعوه مع ذلك ولديكم اجد الا ابنه بعد مدة فقبل له اهلها انكرت في ذلك فقال المفصلة
 وكان مهييا وساله رجل كيف يصنع بالفريضة العالمة فقال ادخل الفرض على من هو اسوا حالا
 وهي البنات والاخوان فانهم يلقون من فرض مقدور لا فرض احدثي مقدار فقال الرجل ما يقبل
 قوله المفصلة ان ميراثك يقر من ورثتك غير ذلك فغضب وقال هلا تجفون حتى يتمل المفصلة
 الله على الكاذبين ان الذي احبى رجل على المفصلة في مال نصيبه ثلثا وتوبد كلامه انه اذا علم
 حقوق مال لا يفي بها تقدم منها ما كان اقوى كالتميز والدين والوصية والميراث فاذا اضاقت
 التركة عن الفروض تقدم الاقوى ولا تترك ان من نقل من فرض مقدور الى فرض غير مقدور
 فرض من وجه وعصبة من جهة فادخل النقص او الحرمان علة اولى لان زوى الفروض
 على العصبات ولنا ان اصحاب الفروض المفصلة في التركة قد يروى في سبب الاستحقاق وهو النص فيساق
 في الاستحقاق وح ياخذ كل واحد منهم حصة حقه ان اتسع المير ويضرب المير حصة اذا ضاق المير لان
 في التركة فاذا اوجب الله تعالى ما لا ينفق وتلت مثلا علم ان للزاد النص بهذه الفروض المفصلة
 لا سيما وفاء بها بخلاف التميز واخوانه فانها حقوق مرتبة كالسلف والنقل من الفروض المفصلة
 لا يوجب صفها لان العصوبة اقوى اسباب الارث فكيف ثبتت النقصان او الحرمان بعد المفصلة
 في نقص الاجزاء فان الحق ما علة عام الفجاء وجمهور الفقهاء اعلم ان مجموع الخارج المفصلة
 المذكورة في كتاب الله ستة وخارجها خمسة اعداد الاثنان والثلاثة والاربع والستة والسبعة المفصلة
 لا يجادخرج الثلث والثلثين كما هو قد عرفت من ان الاحطاط الذي يكون في زوج واحد لا يقع المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

المفصلة

والثلاثين لآب وام والستين لام وام واما الاربعة وعشرون فاما قول الماسم وعشرون حولا واجد
 كالمسند للثبوت الى اجتماع فيها الثمن والثلثان والسدس مائة وبعي امية وبلتان واما
 سميت مائة لانهما مائة من رضى الله عنه على منبر الكوفة فاجاب عنها فقال المسند
 اليس الزوجة الفن فقال صلوات الله عليهما ومضى في خطبته فمحبوا من فطنته ولا يرد قول
 في هذا العدد الذي هو سبعة وعشرون الا عند ابن مسعود فاذا عنده يقول اربعة وعشرون لا
 وتلك زيادة عددها ونحوها عليها كالمسألة وام والستين لآب وام والستين لام واثني عشر
 عنده في هذا الا ان الزوج من الاربعة والثلثان عند من اربعة وعشرون لاختلاف الفن
 من النوع الاول لكل النوع الثاني وانما عانتك احدى وتلك احدى للزوج الثمن وهو ثلثه ولام السدس
 وهو اربعة ولام الستين لآب ام الثلثان اعلى ستة عشر ولام الستين لام الثلث وهو ثمانية فالحجوع
 احدى وثلثون وعند غيره هذه السدس من اثني عشر وتقول لاسبعة عشر والهليل على الخصام
 فما ذكر من الوجوه استقرا صور اجتماع الفروض كما لا يخفى **فصل** في معرفة التام والبدل
 والتواقيع والتباين بين العددين هذه مقدمة محتاج لا معرفتها في قسم التركة على اعداد
 بلا كسر تامل العددين كون احدهما مساويا للآخر كثلاثة وثلاثة مثلاً وسميان بالثلاثين ولاماً
 من اعتبارهما في محليين والافظ للثلاثة محرد اعني المحل لا تعدد فيه فلا يتصف بالماوات قطعا وتما
 العددين المختلفين ان بعد اقلها الاكثر اى يقينه ومعنى عدده اى افضاء اياه اى الى الاقل من الاكثر
 من مائة واكثر لم تنق من الاكثر شي كالثلثة والسدس فابكر اذ القيت الثلاثة من الستة مائة فليت
 الستة بالكلية وكذا الحال اذ القيتها من الستة ثلث مرات انتفت الستة بالكلية فهذا ان العددين سميان
 بالثلاثين اصطلاحاً بخلاف الثانية فانكر اذ القيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن افضاء بالثلاثين
 لكن اذ القيت منها اربع مرات فنيت الثلاثة فهما ايضا متداخلان واختلاف العددين
 بالثلاثين واكثر لا يتصور في التماثل بل في التداخل وما بعده الا ان يخرج بذكر الاختلاف في التداخل وجد
 واشهر فيما بعده ثم ان فسر التداخل بعينين اخريين ملاذ بين لفظه او يقول قد اختلف العددين
 كقول اكثر العددين متصفا على الاقل فترى صحة اى كسر فيها كالبسطة فافهم في التماثل وعلى
 ايضا بلا كسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلاثة اثنان ومن الاثنين ثلاثة وقس على ذلك سائر المتداخلين
 والسبب فيه ان اذ اعدد عدداً ما هو اكثر منه كان الاكثر مثلي الاقل او امثله فيصيب بالقيمة كل واحد

سكت
 من
 من
 من
 من

من لساد الاقل احاد مائة تعدد واما الاقل في الاكثر وهذا هو السبب ايضا كما ذكره بقوله او يقول
 التواقيع وان يرد على الاقل مائة او مثلاً فيب وى الاكثر فاذا اريد مثلاً على الثلاثة مثلاً مائة
 مائة ومائة من مائة مائة مائة او تقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر فيجزء الاصطلاح
 فان لم يقدر كان اسوا له فالجواب بالجزء ما كان جزءاً واحداً لا مكرراً فافهم في تعريفه بالاربع
 في التسمية فانها في ما ولا الثلاثة بالقياس الى التي لا فيها ثلاثة احادها مثل ثلاثة وثلاثة
 فان الثلثة ثلث التسعة فيجوز لها تعدد بثلث مرات وتساويها بان يرد عليها مثلها من التسعة
 متقية عليها بلا كسر فمما مثل التداخل على جميع القياسات وتوافق العددين في جزئها نصف
 ونظايره ان لا بعد اقلها الاكثر ولكن بعد ما عدد ثالث هذا التعريف صحيح اذ افسر العدد بالقيمة
 المتلوة من الواحدات فلا يكون الواحد عدداً وكذا يصح على هذا التقدير تعريف التداخل كما ذكره
 واما اذ افسر العدد بما يقع في مراتب العدد دخل فيه الواحد ايضا باجماع ههنا ان يقال ولكن يقول
 عدد ثالث غير الواحد وانتقضى تعريف التداخل المذكور بلا شبهة الا ان يعبر بمغايرة كل واحد
 من العددين المختلفين للواحد وذكر لان الواحد بعد جميع الاعداد وليس في الاصطلاح على مائة
 منها تداخل متباين وليس ايضا بين العددين بعدهما الواحد فقط توافق والظاهر ان المصنف
 الواحد عدد اقل اسكال على مذهب قطعاً كالثلاثة مع العشرة فان الثمانية لا بعد العشرة
 بعدهما اربعة فانها بعد الثمانية بمرتين والعشرون خمس مرات فينبغي متوافقان بالزوج وذكر لان
 العدد العاد لها خروج لجزء الوفاق بينهما فلما عددها الاربعة وهي خروج للزوج كما متوافقان فان
 خرج النصف اعني الاثنين بعدهما ايضا ففلا جعلهما من التوافق بالنصف قلت المعتبرة هذه
 الصناعة مع تعدد العاد وهو اكثر عدد بعدهما ليكون جزء الوفاق اقل فيسهل الحساب لا يرى ان
 ربع الشيء اقل من نصفه وان حساب اسهل ولا منافاة في ان يكون من عددين توافق من وجوه
 مستورده كالاثني عشر والثمانية عشر فانهما متوافقان بالنصف والثلث والسدس الا ان العبرة
 في قبول الحساب توافقهما في السدس الذي هو من احدهما اثنان ومن الاخر ثلثة وتباين العددين
 ان لا بعد العددين المختلفين متوافق ثالث اصلاً كالتسعة مع العشرة فانه لا بعدهما مواشي سواء الواحد
 بعد جميع الاعداد في اصنافه الذي ليس بعد وعنده ولا خفاء في معرفة التام والبدل

من فصل الاحاد في العباد ففقط ما ان العدد الاقل كان بعد الاكثر

فما
 ١٤

ما هو اكثر تلك الاعداد في اصل المسد كادرج زوجات وثلاث جدات وانتي عشوة اصل المسد من جنس
 للجدات الثلاث السدس وهو اثنان فلا يستقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا من
 عدد رؤوسهن وهو ثلاثة للزوجات الاربعة الزوج وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عددي رؤوسهن وسهامهن
 مباينة فاخذنا عدد الرؤوس ثمانية وللأعظام البائة وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر في أصل المسد
 فاخذنا عدد الرؤوس بأشرفه طلبنا النسبة بين اعداد الرؤوس الماخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة متدا
 خلتين في الاثنى عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤوس ففرنا في اصل المسد وهو ايضا اثنا عشر فصار ما في الاربعة
 واربعين مخرج منها المسد اذ كان للجدات من اصل المسد اثنان وقد فرنا في المصروب الذي هو اثنان عشر
 فصار اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية وللزوجات من اصلها ثلاثة ففرنا في المصروب المذكور
 صار ستة وثلاثين فلكل منهن سبعة وللأعظام سبعة ففرنا في اثنا عشر ايضا فيحصل اربعة وثلاثون فلكل
 واحد منهم سبعة ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات الاربعة كان الاكسار
 على طائفتي فقط اعني الجدات الثلاث والأعظام الاثنى عشر وكان عدد رؤوس الجدات متداخلا في عدد
 رؤوس الأعظام ففرب اكثر هذين العددين المسد اثنى عشر في اصل المسد فيحصل ما يستقيم على كل واحد
 فمما في ملحوظة والاصل الثالث من الاربعة ان توافق بعض الاعداد أي بعض الاعداد رؤوس من اكثر
 سهامهم من طائفتي واكثر بعضا فالحكم فيها أي في هذه الصورة ان فرب وفق الاعداد أي اجد اعداد رؤوسهم
 في جميع العدد والثناء ثم يفرنا بليمة وفق العدد الثالث ان وافق ذلك المبلغ الثالث والاعا لم يلح أي وان لم
 المبلغ الثالث في ضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم فرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذا في في وفيه ان وافق
 المبلغ الثاني اوفى فهو ان لم يوافق ثم فرب المبلغ الثالث في اصل المسد كادرج زوجات وثلاث جدات وثلاثي عشر
 وفي عشوة جده ستة أعظام اصل المسد اربعة وعشرون للزوجات الاربعة الثلاث فلا يستقيم عليهن
 وبين عددي سهامهن ورؤوسهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن وللبنات الثماني عشر الثلثة وهو عشر فلا
 يستقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو ثمانية وخمسة عشر
 في عشوة السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين عددي رؤوسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن
 وللأعظام الستة البائة وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عددي رؤوسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن

احد

فصل في اعداد الرؤوس في المسد اربعة وسبعة وثلاثة عشر طلبنا بينهما التوافق فوجدنا الاربعة
 متداخلة في الاثنى عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤوس ففرنا في اصل المسد وهو ايضا اثنا عشر فصار ما في الاربعة
 واربعين مخرج منها المسد اذ كان للجدات من اصل المسد اثنان وقد فرنا في المصروب الذي هو اثنان عشر
 فصار اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية وللزوجات من اصلها ثلاثة ففرنا في المصروب المذكور
 صار ستة وثلاثين فلكل منهن سبعة وللأعظام سبعة ففرنا في اثنا عشر ايضا فيحصل اربعة وثلاثون فلكل
 واحد منهم سبعة ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات الاربعة كان الاكسار
 على طائفتي فقط اعني الجدات الثلاث والأعظام الاثنى عشر وكان عدد رؤوس الجدات متداخلا في عدد
 رؤوس الأعظام ففرب اكثر هذين العددين المسد اثنى عشر في اصل المسد فيحصل ما يستقيم على كل واحد
 فمما في ملحوظة والاصل الثالث من الاربعة ان توافق بعض الاعداد أي بعض الاعداد رؤوس من اكثر
 سهامهم من طائفتي واكثر بعضا فالحكم فيها أي في هذه الصورة ان فرب وفق الاعداد أي اجد اعداد رؤوسهم
 في جميع العدد والثناء ثم يفرنا بليمة وفق العدد الثالث ان وافق ذلك المبلغ الثالث والاعا لم يلح أي وان لم
 المبلغ الثالث في ضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم فرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذا في في وفيه ان وافق
 المبلغ الثاني اوفى فهو ان لم يوافق ثم فرب المبلغ الثالث في اصل المسد كادرج زوجات وثلاث جدات وثلاثي عشر
 وفي عشوة جده ستة أعظام اصل المسد اربعة وعشرون للزوجات الاربعة الثلاث فلا يستقيم عليهن
 وبين عددي سهامهن ورؤوسهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن وللبنات الثماني عشر الثلثة وهو عشر فلا
 يستقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو ثمانية وخمسة عشر
 في عشوة السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين عددي رؤوسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن
 وللأعظام الستة البائة وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عددي رؤوسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن

جيب

وكان للجدات الست اربعة وقد ضربنا في ذلك المصروب المذكور ثلثين منهن اربعة واربعون
 وكان للبنات العشرة عشرة ضربا في المصروب المذكور فبلغ ثلثون ثلثا منهن اربعة وستين منهن اربعة
 منهن ثلثان ثمانية وستة وثلاثون وكان للاعام السبعة واحد ضربا في ذلك المصروب كان مائتين وعشرة
 منهن ثلثون ومجوع هذه الانصبا خمسة الاف واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقرار ان
 السهام لا تقع على اكثر من اربع طوائف فان قيل قد اعتبر في الاصول التي هي الروس والروس في كل
 والتدخل والتوافق والتباين حتى صارت باعتبارها اربعة فلم لم يعتبر في الاصول التي هي الروس
 او السهام التدخل كما اعتبر اخواته الثلث حتى يكون اربعة انصبا فلما لم يعتبر التدخل بينهما لم يرد دم
 المواقف ان لم يقع السهام على الروس في الحائل ان القسمة عليها روبا للاختصار مثال الاول زوج
 وابنان وبنات اصل المدة ههنا اربعة للزوج واحد منها واثلاثة الباقية من الابنات والبنات
 للذكر مثل للذكر حظ الانثى فالابنات بمنزلة اربع بنات والبنات لا تسهم على الستة لكونها نسوة
 فكان بالثلث الذي يخرج من هذه العدد من المتدخلين فيكون الروس من الستة الستة لا وفق
 وهو ابنان ويضرب في اصل المدة فيضرب ثمانية ويضرب منها المدة كان للزوج واحد وقد ضربنا في
 الذي هو ابنان فكان ابنتان فاعطينا ما اياه والباقي ستة ينقسم على الورثة الباقية ومثال الثاني
 ابوان وبنات اصل المدة ستة والدرسان ومما ابنان للابوين واثلاثان ومما اربعة للبناتين
 منهن ثمانية فكلها صورة القائل فكان بين السهام والروس مماثلة في الحقيقة فلكل صار الاصول
 الخارج بها سبعة لاثمانية فان قلت اذا كان بين اعداد الروس تماثل ومن تداخل بعضها تدخل وتوافق
 او تباين فماذا يعمل هناك قلت ان اتفق ذلك عمل في كل بعض ما علم في اصول فكيف من التماثل في
 منها ويؤخذ وفق احد المتوافقين ويضرب في الاخر ثم ينسب المبلغ الى المثلثين بواجدهما ويعمل
 ما يقتضيه هذه النسبة **افضل** فاذا اردت ان تعرف نصيب كل فوط من البنات والجدات
 والزوجات والاعمام وغيرهم من الصحيح الذي سقام على الكل ما ضرب ما كان لكل في من اصل
 مما ضرب في اصل المدة اي في المصروب الذي ضرب في اصلها فما حصل من هذا المصروب كان نصيب كل الزوج
 وقد بقى عليك هذا العمل في الاصل الستة التي فيها ضرب ملاحة لا ابرار مثاله جند

الزوجات ان تعرف نصيب كل واحد من اجاد ذلك الفوتق من الثلث فاق ما كان لكل فوط من
 اصل المدة على عدد رؤوسهم ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في المصروب الذي ضرب في اصل المدة
 فما حصل من هذا المصروب في المصروب الخارج في المصروب نصيب كل واحد من اجاد ذلك الفوتق مثلا
 في المدة المذكورة للبنات اعداد رؤوس الورثة كان للزوجتين من اصل المدة ثلثة فاذا قسمنا على
 كان الخارج واحدا ونصفا فاذا ضربنا في المصروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلثان وعشرة
 عشر وهي نصيب كل واحدة من الزوجين وكان للبنات من اصلها ستة عشر فاذا قسمنا على
 التي هي عدد من خرج واحد وثلثة اثنا عشر واحدا فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المصروب حصل
 ثلثان ثمانية وستة وثلاثون في نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمنا على
 التي هي عدد من كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربنا في المصروب المذكور حصل مائة واربعون في
 نصيب كل جدة وكان للاعام من اصلها واحد فاذا قسمنا على السبعة التي هي عدد من كان الخارج
 سبع واحد فاذا ضربنا في المصروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلثون وفي نصيب كل عم وخالة
 نصيب كل واحد من احاد الفوتق من الصحيح وهو اخوه هو ان تقسم المصروب اي العدد الذي
 ضرب في اصل المدة الصحيح على اي فوط شئت من فوق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه القسمة
 نصيب الفوتق الذي قسمت عليه المصروب فما حصل من هذه المصروب نصيب كل واحد من اجاد
 ذلك الفوتق في المدة المذكورة للبنات اذا قسمت المصروب في مائتان وعشرة على المائتين خرج
 مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها في اصل المدة وهو ثلثة حصل ثلثان وخمسة عشر
 في كل واحد منهما فاذا قسمت الصاع على البنات العشرة خرج اربعة وعشرون فاذا ضربت ما خرج
 في نصيبين من اصل المدة وهو ستة عشر حصل ثمانية وستة وثلثون في كل بنت واذا قسمنا على
 الجدات الست خرج خمسة وثلثون فاذا ضربنا في نصيبين من اصلها وهو اربعة حصل مائة واربعون
 في نصيب كل واحدة واذا قسمت المصروب الصاع على الاعمام السبعة خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في
 نصيبهم من اصلها وهو واحد كان الحاصل ثلثي كل واحد من هذين الزوجين طريق القسمة
 الا ان الاول ثلث نصيب من اصل المدة في الفوتق والثلث ثلث نصيب المصروب في اصلها عليهم ومما ذكره

ثلاثون

فهم

بعض

احد وهو طرف النسبة وهو الاصح اذ لا يخرج فيه قسمه وضرب كما في الاول وهو ان يمسح سهمان كل طرف
 من اصل المسألة لا عدد دورهم مفودا عن اعداد دورين غير هذين فيعطى مثل تلك النسبة من المصروف
 واحد من اعداد ذلك الفرق في مسألة التباين اذ ان نسب سهام المورثين وهي ثلاثة اقسام كانت النسبة
 واذا أعطيت كل واحد منهما من المصروف مثل تلك النسبة اعني مثل ونصفه كان ثلثا وخرج سهم واحد
 سهام البنات وهي ستة عشر لاعداد دورهن وهي عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة اقسام مثل فاذا أعطيت
 بنت مثل المصروف مثل ثلاثة اقسام كان ثلثا وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي اربعة
 عدد دورهن وهي ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا أعطيت كل واحدة ثلثي المصروف كان لهما مائة واربعون
 واذا نسبت سهام الاعمام وهو واحد لاعداد دورهم وهو سبع كانت النسبة سبع واحد واذا أعطيت كل واحد
 سهم سبع المصروف حصل ثلثون **فصل** في قسم التركات من الورثة والعقبات التركة فغير من التركة
 يعني التركة كالطبعة مع المطلوبة ثم انما خرج عن نصيب الميراث وتعين النصب بعد النصيب لكل فرق من
 الورثة ولكل واحد من الفرق شرع في تبين قسمة التركات من الورثة والعقبات وتعين الانصاف بين
 وفورته ان كان من التركة وانتهى بماله فالامر ظاهر واذا لم يكن بينهما ماله فاضرب سهام كل واحد
 من النصيب جميع التركة ثم اقسم المبلغ على النصيب فالخارج من هذه القسمة نصيب كل الوارث كما سبكه مثلا اذا
 خلفت زوجا واما واحدا من اب وام كانت المسألة من ستة وتقول ثمانية فلزوج نصف ثمانية ولا يولد
 من الاحتمال سهمان فان فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون دينار كان بينهما وبين النصيب الذي هو ثمانية
 سبابة فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من النصيب وهو
 في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على النصيب اعني ثمانية فخرج تسعة وثمانون وثلثا ان كان دينار واحد
 نصيب الزوج من كل التركة واضرب ايضا نصيب الام من النصيب وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل
 فاذا قسمتها على الثمانية فخرج ثمانية وثمانون دينار فرفع نصيب الام من التركة واضرب نصيب كل اخ من
 النصيب وهو ثمانية في كل التركة يحصل خمسون فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية فخرج ستة وثمانون وثلثا دينار
 مع نصيب كل اخ من التركة واذا كانت من التركة والنصيب موافقة فاضرب سهام كل وارث من النصيب
 وفق التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من هذا القرب على وفق النصيب فالخارج نصيب كل الوارث في الورثة من التركة

في التركة من النصيب

الاول اشتراكية الورثة انما كان ثلثا اذا اطلق الوجه الاول ولم يقده بشئ وقد انشأه المصنف
 اما اطلاق الاول فلكونه ثلثا لاعداد صورة المائل في المسألة المذكورة سواء كان من النصيب وكل التركة مائة
 كما سبكه في المسألة المذكورة او موافقة كما اذا كانت التركة في تلك المسألة حتى دينار او كان سهامها
 كما اذا كانت التركة في تلك المسألة اربعة وعشرين دينار فاذا اقسمتها على ثلثي النصيب
 وازلت من النصيب جميع التركة وقسم المبلغ على النصيب كما عمل في صورة المبانيه خرج منها النصيب
 وثلث الوارث من تلك التركة المفروضة واما بقصد النساء بالموافقة فلاحصا على التوافق فيسبب التباين
 لكن تركه من التداخل لا اشتراك المتداخلين في كسره فخرج كل المتداخلين فلهما حكم التوافق
 اليه فيما سبق فخرج من التداخل الوجهان الجاريان في التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسره فالتقادة
 قوله واما اذا كان كسرا اجتمع لابط التركة لتعريف من جسد واحد وطرف البسط ان يفرق
 من التركة في خرج الكسره وتزيد على الحاصل ذلك الكسره تقرب العدد الذي صحت فيه المسألة في خرج
 التركة ايضا ثم عمل بالحاصل من النصيب والقسمة فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد فان
 فرضنا في المسألة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون دينار وثلث دينار فرضنا ان النصيب
 فخرج الثلث اعني ثمانية يحصل خمسة وسبعون ويزيد على هذا فيخرج ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية على
 النصيب في المسألة ايضا فحصل اربعة وعشرون وخرج اذ فرضنا نصيب كل واحد من الثمانية في الستة
 والسبعين وقسمنا المبلغ على اربعة وعشرون كان الخارج نصيب الوارث كان كانت التركة ستة وسبعين
 عددا صحيحا وكان اصل المسألة من اربعة وعشرين هذا الذي ذكرناه من الوجهين اما لو لم يعرف نصيب كل وارث
 من الورثة اما لمعرفه نصيب كل فرق من سهام فاضرب ما كان لكل فرق من اصل المسألة في وفق التركة ثم
 اقسم المبلغ الحاصل من هذا القرب على وفق نصيب التركة ان كان من التركة ونصيب المسألة موافقة وان كان
 مباينة فاضرب ما كان للفرق في كل التركة ثم اقسم الحاصل على جميع نصيب المسألة فالخارج نصيب كل فرق من
 اي الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج واربع اخوات لاب وام واما ان لام فاضرب المسألة وتقول
 نسوة فلو فرضنا التركة ثلثين كان من التركة والنصيب توافق بالثلث فاذا فرضنا نصيب الزوج من
 المسألة وهو الثلث في وفق التركة وهو عشرة فحصل ثلثون فاذا فرضنا هذا الحاصل على ثلث المسألة
 وهو ثمانية اقسما فخرج عشرة ففرض نصيب الزوج واداه فرضنا نصيب الاخوات لاب وام من اصل
 المسألة وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين فاذا قسمنا ثلث المسألة كان الخارج وهو ثمانية

حذ

1161

اعطيت الزوج والطلاق معا في ثلاثة وهي مستقرة عند رؤس البنات وهو نظري ما مر في باب
 التخيير من المال كان سببا في كل نوع منهن المستقرة فلا حاجة للاقرار في ان لا يستقيم ذلك البتة على
 عدد رؤوس من لا يردهن على ما مر في قياس باب التخيير وفي رؤوسهم اكرؤوس من لا يردهن عليهم
 في خروج فرض من لا يردهن ان واقدر رؤوسهم البتة فما حصل من المدة كزوج وسنة بات فان
 المخرج فرض من لا يردهن اربعة فاذا اعطيت الزوج واجدا منها في ثلاثة فاستقيم على عدد
 رؤوس البنات الست كمن بينهما موافقة بالثلث او لا عشرة بالمواحد كما عرفت فاقرب
 عدد رؤوسهن وهو اثنا عشر اربعة مخرج ثمانية فخرج منها اثنا عشر للبنات والا اى وان لم
 توافق عدد رؤوسهم البتة فاقرب كل عدد رؤوسهم في خروج فرض من لا يردهن فالحاصل
 ضرب وفق الرؤوس في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد الرؤوس في تقدير البتة
 فخرج المستقر وقد سبق مثالا للموافقة واما مثال المباعدة فقول كزوج وحسب سبب الصورة
 كالصورة من السابق اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثي للثاني عشر ومثليها في
 مخرج خارج فرض من لا يردهن فاذا اعطينا الزوج ههنا واجدا منها في ثلثة ملا
 البنات لثاني عشرها وبين عدد الرؤوس مباينة فخرجنا كل عدد رؤوسهم في خروج فرض من لا
 يردهن اربعة فحصل عشرون ومنها خرج المستقر كان للزوج واحد فخرجناه في المخرج الذي هو
 خمسة فاعطيناه اياها وكان للبنات ثلثة فخرجنا في المخرج فحصل في غير ذلك واحد منهن ثلثة والقسم
 الرابع من ثلثة الاقام ان يكون مع النشاء اى مع اجتماع جنس من لا يردهن على عدد رؤوسهم البتة
 اقصيا ما اجتماع جنس بناء على ان الاستبراء لا يقع الا توجد مدة فيها اربع طوائف وهي
 فاقرب ما لا يخرج فرض من لا يردهن على مدة من لا يردهن فان استقام البتة من ذلك المخرج
 على هذه المدة فيها فلا حاجة للاقرار لان البتة حق من لا يردهن عليهم بقدر سهامهم فيقسم
 فما اصاب سهما واحدا فهو لصاب ذلك السهم وما اصاب ستمين فهو لصابيهما فان استقام البتة
 على ستمين ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد رؤوسهم فيخرج منها كل المصنف كما استقر في
 ذلك ذكرناه من كون البتة في القسم الرابع مستقما على ستمين من لا يردهن اياها صورة صورة
 وفكر لان البتة من لا يخرج فرض من لا يردهن ما واحد بان يكون يخرج فرض اثنين كما اذا اعطى الزوج

المخرج الثالث لاب وام وان كان المال نصفين عنه وبين الاب والابن من الاموال الموروثة
 لا يعصب الاخوات المنقربات اصلها يكون الاخت عنده صاحبها اذا كانت متواحدة لاب وام
 لام فلا ولي نصيب المال والثاني وللثالث ولله الباقي وذهب ابن مسعود لان الجد تقاسم ما لم يصفى
 من الثلث وافق فيه زيد وان في العلات لا يعند به في المقاسمة مع بني الاعيان وافق وعليه رضي الله
 عنه وان الاخوات المفردات ذوات فروض مع الجد كما عند علي رضي الله عنه وقد خص صاحب الكفاية
 قول زيد بالذكور لان ابائهم يوسف ومحمد وحمهما الله اختارا قوله في القسمة دون قول علي وابن مسعود
 رضي الله عنهما ومن رسم المصنف انه اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب كان هو مخير في
 اختيار رأي القولين سواء تفصل قول زيد بصدقه على جده قولهما فلهذا قال وعند زيد ان يثبت
 مع بني الاعيان والعلات افضل الامر بين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال اذا لم يخطب به في سهم
 وتفسير المقاسمة ان تجعل الجدة القسمة كأحد الاخوة ففهم المال بينه وبين الاخوات للذكر مثل حظ الأنثى
 وحصل نصيبه مع الاخوة كصديق وليد منهم وذلك لانه نسيب الاب من جهة ونسيب الام من جهة اخرى
 عليه حق من الثلثين فمعهن كالاب في حق الاخوة لام وكالام في حق القسمة اليه وان ما دامت المقاسمة جارية
 لم اعطها ثلث المال لانه مع اولاد الاب والجد من في الاخوة بضاعف ذلك وانما اذا قسم المال بين الابوين
 ملام الثلث وللأب الثلثان والام في الدرجة الاولى ولما كان الجد والجدة في الدرجة الثانية وكان الجدة
 السدس كان الجد ضعفه اعني الثلث فاذا كان مع الجد اخ واحد بالمقاسمة نصف المال في خير من الثلث
 واذا كان مع اخوان فها ميثاق وان واذا كان مع ثلثه والثلث خير لان نصيبه بالمقاسمة ربع واما
 كانت موازنة لاب وام او ثلث بالمقاسمة احدى له وان كان مع اربع اخوات فهي والثلث سواء وان
 زادة الاخوة على الاربع كان الثلث خيرا والبر والعلات يدخون في القسمة مع بني الاعيان امر الجدة
 احد الجد نصيبه في العلات يخرجون من الثلث ما بين يميني والباقي من المال بعد نصيب المال الجد بني الاعيان
 تقاسمونه فيما بينهم للذكر مثل حظ الأنثى وذكر لان بني العلات يورثون مع الجد واعدم بنو الاعيان
 ولا يورثون معهم فلا بد من اعتبارهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان فبعد
 في القسمة لفضل نصيب الجد ولا يأخذون شيئا ونظيره ان يخطب اما واخا لاب وام واخا لامي فلا

ما دام الجد حيا

مع

بني

المخرج الثاني لاب وام وان كان المال نصفين عنه وبين الاب والابن من الاموال الموروثة
 لا يعصب الاخوات المنقربات اصلها يكون الاخت عنده صاحبها اذا كانت متواحدة لاب وام
 لام فلا ولي نصيب المال والثاني وللثالث ولله الباقي وذهب ابن مسعود لان الجد تقاسم ما لم يصفى
 من الثلث وافق فيه زيد وان في العلات لا يعند به في المقاسمة مع بني الاعيان وافق وعليه رضي الله
 عنه وان الاخوات المفردات ذوات فروض مع الجد كما عند علي رضي الله عنه وقد خص صاحب الكفاية
 قول زيد بالذكور لان ابائهم يوسف ومحمد وحمهما الله اختارا قوله في القسمة دون قول علي وابن مسعود
 رضي الله عنهما ومن رسم المصنف انه اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب كان هو مخير في
 اختيار رأي القولين سواء تفصل قول زيد بصدقه على جده قولهما فلهذا قال وعند زيد ان يثبت
 مع بني الاعيان والعلات افضل الامر بين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال اذا لم يخطب به في سهم
 وتفسير المقاسمة ان تجعل الجدة القسمة كأحد الاخوة ففهم المال بينه وبين الاخوات للذكر مثل حظ الأنثى
 وحصل نصيبه مع الاخوة كصديق وليد منهم وذلك لانه نسيب الاب من جهة ونسيب الام من جهة اخرى
 عليه حق من الثلثين فمعهن كالاب في حق الاخوة لام وكالام في حق القسمة اليه وان ما دامت المقاسمة جارية
 لم اعطها ثلث المال لانه مع اولاد الاب والجد من في الاخوة بضاعف ذلك وانما اذا قسم المال بين الابوين
 ملام الثلث وللأب الثلثان والام في الدرجة الاولى ولما كان الجد والجدة في الدرجة الثانية وكان الجدة
 السدس كان الجد ضعفه اعني الثلث فاذا كان مع الجد اخ واحد بالمقاسمة نصف المال في خير من الثلث
 واذا كان مع اخوان فها ميثاق وان واذا كان مع ثلثه والثلث خير لان نصيبه بالمقاسمة ربع واما
 كانت موازنة لاب وام او ثلث بالمقاسمة احدى له وان كان مع اربع اخوات فهي والثلث سواء وان
 زادة الاخوة على الاربع كان الثلث خيرا والبر والعلات يدخون في القسمة مع بني الاعيان امر الجدة
 احد الجد نصيبه في العلات يخرجون من الثلث ما بين يميني والباقي من المال بعد نصيب المال الجد بني الاعيان
 تقاسمونه فيما بينهم للذكر مثل حظ الأنثى وذكر لان بني العلات يورثون مع الجد واعدم بنو الاعيان
 ولا يورثون معهم فلا بد من اعتبارهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان فبعد
 في القسمة لفضل نصيب الجد ولا يأخذون شيئا ونظيره ان يخطب اما واخا لاب وام واخا لامي فلا

فان لم يكن
 له فلاب
 فكذا ان كان
 له المال

مع

والأصغر للذكر من حفظ الأسامي ولا استعظام في هذه التسمية إلى الجوار

باب في بيان ما يجب من العلم بالدين

الحمد لله

وهكذا انما يتبين ان الله لا يذكره اصل باب المناجاة الاستقامة والعدل والبر والحق
 مستطاع على ذلك لا تروى في موضع الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا للاولاد
 انما في مثالا للموت وموت الثالث مثالا للميتات فان قلت قد اعتبر هذا الاحوال الثلاثة في
 نصيب الميت انسانا ومن يصحح مكلف او رد مثال الواقعة من نصيب الميت الثالث ومن صحح
 قلت قد عرفت ان لا يصحح الميت الاول والثاني يصحح واحد اوصار يترك واحد
 الميت الثالث ثانيا وعلى هذا الثاني حال الرابع والخامس وما بعد مما فلا حاجة لان يورد
 لكون من تلك الاحوال مثالا على جده لكون الميت ثانيا على جده وقد استغنى بوجاهة الترتيب
 في موت كل واحد عن ايراد مثال اخو الثالث والرابع فان قيل معدولنا سعة قد يكون معاقب
 الورثة من الميت الاول عن ورثة اخوي كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الورثة الاول
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة
 كالاولاد الاخوات او غيرهما قبل القيمة المصا كيف يكون الحال ههنا فذا في قياس ما ذكره الكتاب
 اذ لا فرق في العمل بين النسخة المتعددة في مرتبة واحد من الارث وبنها في مراتب متعددة فما ذكره الشيخ
 واف بما قصده لا يقال كيف يصح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في النسخة لا ما يقول ذلك مثالا لغيره
 بعض الانصبا ما قبل القيمة فذكر قد تم هي الاصل الذي يستخرج به الاحكام المتعلقة بذلك

باب ذوى الارحام

وذو الرحم هو من يتبعه ذى القربى مطلقا وفي الشريعة هو كل قريب ليس بذي سهم
 اي ذى فرض مقدرة كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الامم ولا عصبية يجوز المال عند الانفراد
 ثم الظاهر ان تشاركه والرحم هو كل ترك العاوة وتوجهها انما للمنفعة على الجمل انما في هذه الابواب ذوى الارحام
 وذو الرحم فلا حاجة لما قبل من ان الله لا يخرج من في غايته اي خارا وجد فيها العواطف المنسوبة لا العاقل الا انما على
 عو الذي انما في ذى الرحم في وقتها فاجتنبها واخذت هذا الكتاب سر حالنا وكان العاقل قد جعل لها ورثة ملائمة باسم
 فبما يصاحب الفروض في عطف على العصبية ثم عطف على ذى الرحم فقال ذى الرحم وهو كل قريب ليس بعصبية
 ولم يختصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذه الوضعية قور تلك الواو في الشرح مع تصدير الكلام بالباء واللام
 ان عند كل بار ونفعي وجودا وان كان عبارة عن الفواض مع ثقتان الثانية في انما في النسخة ههنا وقد قد لا في
 في كثير منها كما هو الاول كانت عامة الصحابة اي اكثرهم كمن وعي وان مسعود وابي عبد الجبار ومعاوية بن جندب

والله اعلم بالصواب فان الله لا يذكره اصل باب المناجاة الاستقامة والعدل والبر والحق
 مستطاع على ذلك لا تروى في موضع الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا للاولاد
 انما في مثالا للموت وموت الثالث مثالا للميتات فان قلت قد اعتبر هذا الاحوال الثلاثة في
 نصيب الميت انسانا ومن يصحح مكلف او رد مثال الواقعة من نصيب الميت الثالث ومن صحح
 قلت قد عرفت ان لا يصحح الميت الاول والثاني يصحح واحد اوصار يترك واحد
 الميت الثالث ثانيا وعلى هذا الثاني حال الرابع والخامس وما بعد مما فلا حاجة لان يورد
 لكون من تلك الاحوال مثالا على جده لكون الميت ثانيا على جده وقد استغنى بوجاهة الترتيب
 في موت كل واحد عن ايراد مثال اخو الثالث والرابع فان قيل معدولنا سعة قد يكون معاقب
 الورثة من الميت الاول عن ورثة اخوي كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الورثة الاول
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة
 كالاولاد الاخوات او غيرهما قبل القيمة المصا كيف يكون الحال ههنا فذا في قياس ما ذكره الكتاب
 اذ لا فرق في العمل بين النسخة المتعددة في مرتبة واحد من الارث وبنها في مراتب متعددة فما ذكره الشيخ
 واف بما قصده لا يقال كيف يصح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في النسخة لا ما يقول ذلك مثالا لغيره
 بعض الانصبا ما قبل القيمة فذكر قد تم هي الاصل الذي يستخرج به الاحكام المتعلقة بذلك

واحد من ذوى الارحام ذى القربى من جهة
 والله اعلم بالصواب فان الله لا يذكره اصل باب المناجاة الاستقامة والعدل والبر والحق
 مستطاع على ذلك لا تروى في موضع الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا للاولاد
 انما في مثالا للموت وموت الثالث مثالا للميتات فان قلت قد اعتبر هذا الاحوال الثلاثة في
 نصيب الميت انسانا ومن يصحح مكلف او رد مثال الواقعة من نصيب الميت الثالث ومن صحح
 قلت قد عرفت ان لا يصحح الميت الاول والثاني يصحح واحد اوصار يترك واحد
 الميت الثالث ثانيا وعلى هذا الثاني حال الرابع والخامس وما بعد مما فلا حاجة لان يورد
 لكون من تلك الاحوال مثالا على جده لكون الميت ثانيا على جده وقد استغنى بوجاهة الترتيب
 في موت كل واحد عن ايراد مثال اخو الثالث والرابع فان قيل معدولنا سعة قد يكون معاقب
 الورثة من الميت الاول عن ورثة اخوي كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الورثة الاول
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة
 كالاولاد الاخوات او غيرهما قبل القيمة المصا كيف يكون الحال ههنا فذا في قياس ما ذكره الكتاب
 اذ لا فرق في العمل بين النسخة المتعددة في مرتبة واحد من الارث وبنها في مراتب متعددة فما ذكره الشيخ
 واف بما قصده لا يقال كيف يصح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في النسخة لا ما يقول ذلك مثالا لغيره
 بعض الانصبا ما قبل القيمة فذكر قد تم هي الاصل الذي يستخرج به الاحكام المتعلقة بذلك

107
المجلد
والسنة
107

الحمد لله

22

المجلد
الاول

في البطن الثاني وذكرا لنا اذا قمنا المال على البطن الاول المستند على سبع بنات وثلاثة منهن ماضيات
ما ذكرناه في الفروع على مذهب ابو يوسف صاحب البنين ستة اسهم والبنات تسعة ما ذا جعلنا المذكور
النسب طائفة وجعلنا ما اصابه في السدة ونظرنا لما هو اسفل من البطن الاول للرجل في البطن الثاني
اختلافا بل وجدنا في البطن الثالث باراء النسبي الثلاثة ابنا وولدتن فقيمتا السدة عليهم للذكر مثل حظ
الانثى فاصاب الابن ثلثة وللبنتين ثمانية ثم دفعنا نصيب الام لاهل افروعها ولا البطن الوسط
فهيما تنقسم في الانوثة وجعلنا البنين طائفة على حده ونظرنا لما هو اسفل من الثالث فلم يجد في البطن الرابع
اختلافا بل وجدنا في الخامس بارأيا ابنا وولدتا فقيمتا الثلاثة عليها للذكر مثل حظ الانثى فاصاب الابن
اثنتان والبنيت واحد ثم دفعنا نصيب كل واحد منهما لا فرع في البطن الثالث وكذلك اذا جازعنا البنات
التسع طائفة وجعلنا ما صابها وهو تسعة ونظرنا لما هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلافا في البطن
الثاني بل في الثالث حيث وجدنا فيه بارأيا بنت ست بنات وثلاثة بنين فاذا انزل كل ابن منزله
البنين كان مجموع كاشفاً عشر بنات فلا تقسم عليهم التسعة التي كانت نصيب البنات لكن من التسعة
وبني عدد دروسهن اعني الاثنى عشر موافقة بالثلث وقربا وفق عدو الواسي وهو اربعون اصل المسد وهو
خمس عشرة فصارت سنين ومنها تسع المسد اذ كان لطائف البنين في البطن الاول ستة من اصل المسد فقربا
في المضروب الذي هو اربعة متبع اربعة وعشرون ويقسمها على مائة لعظم البطن الثالث من فروع البنين
الثلاثة فيعطى الابن اثني عشر والنسي ايضا اثني عشر ثم يدفع نصيب الام لاهل افروعها من البطن السادس
لعدم الاختلاف ويقسم نصيب النسي على الابن والبنيت الذين بارأوا في البطن الخامس للذكر مثل حظ
الانثى فاصاب الابن ثمانية والبنيت اربعة فيصير مجموع نصيب كل منها لا فرعه في السادس وكان لطائف البنات
في البطن الاول تسعة من اصل المسد فقربا في ذلك المضروب اعني الاربعة ليحصل ستة وباقون فاذا
نظرنا لما هو اسفل من البطن الاول وجدنا اختلافا في البطن الثالث اذ كان فيه بارأيا البنات
التسع ست بنات وثلاثة بنين فقيمتا نصيبهن اعني السدة ولتثنى للذكر مثل حظ الانثى فاصاب
البني ثمانية عشر والبنات ثمانية عشر فجعلنا المذكور طائفة والاناث طائفة ولما نظرنا لما هو اسفل
من الثالث وجدنا في الرابع بارأيا طائفة النسبي ابنا وولدتن فقيمتا عليهما ما اصاب النسبي الثلاثة للذكر

مثل خط الاني فاصاب الاني سبعة والنسب ثمة دفعا نصيب الاني اخر فروع لعدم الاختلاف في
 بار بالنسب في الخامس اصل فاعلم في السادس اذا كان في بار انما ان وبنيت ففهمنا عليها نصيب النسب اعني التسعة
 للذكر مثل خط الاني فاصاب الاني ستة والبنيت ثمانية وكذا وجدنا في الرابع باء طائفة البنات الست
 ثلث بنات وبنيت سبعة ففهمنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل خط الاني فاعطينا البنيتين منهن اثني عشر
 والبنات الست ثم جعلنا لا طائفة في ولا نظرنا لا ما هو اسفل من الرابع وجدنا في البطن الخامس بار
 البنيتين الثلاثة ابنا وبنين ففهمنا نصيبهم الذي هو اثني عشر للذكر مثل خط الاني فاصاب الاني سبعة
 والنسب ستة دفعا نصيب الاني في السادسة وقد وقع فيه بار بالنسب ان وبنيت ففهمنا
 نصيبها عليها فاصاب الاني اربعة والبنيت اثنا فوجدنا في الخامس ايضا باء البنات الثلاث
 في البطن الرابع ابنا وبنين ففهمنا نصيبهم اعني الستة عليهم فاصاب الاني ثلثة والنسب ثمة دفعا نصيب
 الاني في اربعة اب وبنين فوجدنا في بار بالنسب ابنا وبنين ففهمنا الثلاثة منها فاصاب الاني اثنان
 والبنيت واحد فاذا جعلنا هذه الانصبا كلها كانت ستين كما رفت بار في الفروع في البطن السادس كذلك عند
 محمد رحمه الله ما حد الصفة اي المذكورة والانوتة من الاصل حال القسمة عليه وباخذ العدد من الفروع مع انه اذا
 في المار على الاصل فغير فيه صفة المذكورة والانوتة الى فيه وتعتبر فيه ايضا عدد الفروع كما اذا ترك للبنيت اي
 بنت بنت بنت وبنيت اب بنت بنت وبنيت اب بنت بنت هذه الصورة
 عدد يوسف رحمه الله المال من الفروع اسباعا باعتبار ابداءه لان الاساس
 كارب بنات ومعه ثلث بنات اخرى فالجميع كبوت بنات فلكل من البنات
 الثلث سهم واحد ولكل من الابنيس سهمان وعند محمد رحمه الله تفهم المال على
 الخلاف الذي وقع في الثالث اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول مع انه تفهم المال على البطن الثاني
 وقد ان وبنان كذا يعتبر عدد فروع الاني وهو اثنان في الاني ففهمنا كاسين وبنيت عدد فروع البنيت
 التي في فروعها عدد فيها ففهمنا هذه البنيت للبنيت كسيتين وعلى هذا يكون عدد المجموع في البطن الثاني سبعة
 لان الاني القام مقام الاساس كارب بنات وهناك بنت كسيتين وبنيت اخرى هو خمسة فالمجموع
 يكون للاني في هذا البطن اربعة اسباع المال للبنيت التي في فروعها عدد سبعة منها للبنيت الاخرى

سبع واحد ثم ان محط الدكور طائفة والانات طائفة فعنده اربعة اسباع اي اسباع المال التي بنت ابن
 البنيت او بنين نصيب جدتها وهو ذلك الاني الذي نزل في البطن الثاني منزلة اسس وعنده الصفا
 ثلثة اسباع وهو نصيب البنيت التي بنت احداهما منزلة سس في ذلك البطن تقسم على ولدها اعني
 في البطن الثالث الصفا وذلك لان البنيت التي في الثالث اذا اعتبر فيها عدد فروعها صارت كسيتين
 في الاني الذي في الثالث ففهمنا كل واحد منها نصف ثلاثة الاسباع وهو سبع وعلى نصف سبع
 وبنيت ثمة اي نصف المقوم الذي هو ثلاثة الاسباع للبنيت ابنت ابنت البنيت نصيب ابنتها وهو
 الاني الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر لاني بنت بنت البنيت نصيب ابنتها وهي البنيت
 التي صارت الاني في البطن الثالث وتقع هذه المسألة من ثمانية وعشرين وذلك لان اصل المسألة المقوم
 على اعني الخلاف الذي هو البطن الثاني من سبعة كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه بار
 بالنسب الاني في الثاني ابنا وبنين ولما اخذنا في البنيت عدد فروعها صارت كسيتين ووجب ان تقسم
 عليها اي على الاني والبنيت نصيب البنيت في الثاني انصبا ما لكن لا نصف صححي المسألة الاسباع
 ففهمنا خرج النصف في اصل المسألة صارا اربعة عشر فاعطينا منها بنتي بنت البنيت ثمانية اي نصيب جدتها
 واعطينا بنت ابنت بنت البنيت ثلثة نصيب ابنتها واعطينا ابنت بنت البنيت ثلثة نصيب ابنتها لاني
 لا تقسم عليها ففهمنا عدد دوسهما في الاربعة عشر صارا المبلغ ثمانية وعشرين ومنها ربع المسألة ما يقرب
 بنت م الثمانية التي هي نصيب بنتي ابنت البنيت في اسس ففهمنا عشر في لها ونفرب الثلثة التي هي نصيب بنت ابنت بنت
 البنيت في المقرب الذي هو اثنان ففهمنا سبعة في لها ويقرب نصيب ابنت بنت بنت البنيت في ذلك
 المقرب ففهمنا ففهمنا كل واحد منها ثلثة وقول محمد رحمه الله اشهر الروايات عندنا هو نصف حصة
 في جمع احكام ذوي الارحام وفي هذا الكلام مع ما اخبرنا الله سابقا ان قولنا يوسف مروي عن ابني حصة
 لكن رواية شاذة ليست في قوة الشهرة مثل رواية الاخرى وذكر بعضهم ان مساج كانا اخذوا يقولون
 في سباع ذوي الارحام والحض لا يسرع على الحق وانما اعلم بالصواب **فصل** في هذا الفصل سماع
 الاول علماءنا رحمهم الله في التوريت اي في توريت ذوي الارحام عن ابنا يوسف رحمه الله
 للميات في ابدان الفروع لانه تقسم المال على الفروع ابتداء ففهمنا الحيات منهم وقد اختلف في قولنا يوسف فافهم
 العراق والمراة في ان لا تعتبر الحيات في توريت عنده فوجس من جهة واحدة كما هو في هذه الحيات

ع

ع

محمد بن

ح. المطبوع الأخر

[illegible]

واحد لابنت الاخوت ولو ترك ثلاث بنات هي اخوة مفردة لهذه الصورة
 المال كله لبنت ابن الاخ لاب وام بالانفاق والمال ولد العصبة الذي هو ابن الاخ لاب ابن ابن
 وام مكنون مقدمة على بنت ابن الاخ لام ولها ايضا قوة القوائم من جانبتي الاب لاب وام لاب لاب وام
 والام فكل من مقدمة على بنت ابن الاخ لاب وقد راو بعض الشارحين بهذا المعنى للمات وعدم
 الفروع في الاصول فقال لو ترك ابن بنت له لاب وبنتي ابن بنت لاب وبها ايضا بنت بنت لاب وام
 وترك ايضا بنت ابن بنت لاب هذه الصورة عند الاموس في رحمه الله المال كله لبنت بنت الابنت لاب وام
 لقوة القوائم وعند محمد رحمه الله تعميم المال على الاصول التي هي الاخوة والاحوات وعقبهم للمات ولقد
 الفروع فما اصاب كل فروع منهم على قوهم فاصل المسئلة عنده من سبعة لوجود البدن فيها واحد
 وهو سبعة للاث لام واربع وهي ثلث بالاث لاب وام لاننا اعتبر فيها عدد بنتي بنتها هي كاخوت
 لاب وام فلها الثلثان والباقي منها وهو واحد للاخ والاث لاب لاب للذكر مثل حظ الانثيين
 العصبية واذا اعتبرنا عدد بنتي ابن الابنت لاب فيها كانت كاخوت لاب فالواحد الباقي يكون
 بينهما وبين الاخ لاب نصفين فاذا ضربنا خرج النصف وهو الاثنان في اصل المسئلة وهو سبعة صار
 الحاصل اثني عشر كان للاخت لاب وام من اصل المسئلة اربعة وقد ضربنا في المقروب اعني الاساس
 سبع ثمانية اعطينا ما بقي منها وكان للاخت لام من اصلها واحد ضربناه في ذلك المقروب فكان اساس
 واعطينا مما بقيت اسما وكان للاخ والاخت لاب من اصلها واحد ايضا ضربناه في ذلك المقروب
 فصار اساسي فمضينا مما هي الاخ والاخت لاب ايضا فالاعزقة فكل واحد منها واحد فمضينا
 نصف الاخ لاب وهو واحد لاب ابن اسمة منه ودفعنا نصيب الاخت لاب وهو واحد ايضا

١٥٥٢

[illegible]

قوله

[illegible]

ما قيل المذمومات ثلثا واما اثنان منها لقراءة الاب
 وتلقا وهو واحد لقراءة الام لكن عبد الله يوسف رحمه الله
 ربح هذه المسألة من تلقى وذلك لان ما اصاب فوق الاب
 اثنان واعدادهم اذا اعتبر عدد الجاهات في الفروع اربعة لانه التلقى في هذه الفروع كما ربح نبات بيتان
 في جهة التي العم لاب وبيتان من جهة بيت العم لاب لكننا نحصر عدد الرؤوس فيجعل هذه النباتات الاربع كما سبق
 الفروع اربعة ابناء ولا استقام لما اصابهم اثنان في الفروع بل هما متواتران بالصفة في عدد الرؤوس
 نصفه وهو اثنان وما اصاب فوق الام واحد واعدادهم اذا اعتبر عدد جهات في الفروع خمسة لاننا حسبنا
 فوق اربعة ابناء اثنان من قبل ان في حال الاب وابنان من قبل ان في حال الاب وحسب للاختصار التلقى منهم ابناء و
 هذا للفوق الخمسة ابناء ولا استقامه للواحد على الخمسة بل عليها مباينة فتركنا الخمسة لخالها ثم نظرنا الى الاسس الذين
 هو فوق رؤوس فوق الاب ولما هذه الخمسة فوجدناها مباينة فتركنا احدى ابناء الاخرين عشرين فتركنا
 اصل المسألة الذي هو ثلاثة صارت ثلثين ومنها اصل المسألة ثلثا اثنان في عشرين فوق الاب عشرين منها اثنان

والاشكال في الاستنباط حال الولادة اما معارضه الناس وانما بعد انما عتق فان وقع الاستنباط بالمشهور
 فالحكم للام لان سقعة الالة عند انفصال الولد من الام خروج البول فهو المصلحة من سقعة الالة والاشكال
 محذوف بعد ذلك فان باله الى الرجال فهو ذكر والالة الاخرى زائدة جوق في البنية وان باله الى النساء
 فهو انثى والالة الاخرى كقول البول مخرج البنية روى ان عامر بن الطرب الهذلي كان من حكماء العرب
 وقد روى هذه الحادثة متروكة قال يقول هو رجل وامرأة فلم يقبلوه منه فدخل عليه لاسعة راحة
 على فراشه ولم ياحظه النوم فسالته جارية صغيرة عن نفسه فاعلم بانها كانت الحارثة روى في الحال
 واتبع الجبال وروى وحكم الجبال اني اعمل حاكما فخرج وحكم بهذا ما تحبوه فهو حكم جاهل فقد حذره
 عليه السلام وسئل عمار بن محمد عن ابى يوسف عن الكرخ عن ابي صالح عن ابي عبد الله رضي الله عنه انه علمه الصلاة
 والسلام لما سئل كيف يورث مولود كذلك قال من حيث يقول من الناس من يورث على وجار رضي الله
 عنهما وعن قباد وسعد بن المسيب قال لا يورث فان كان مولود من الام فالحكم لا يورث من قبله
 لانه لا يخرج من احد لهما حكم حال الخرج يانه على نكاح الصفة فلا تغزو هذا الحكم نحو روى الاخرى كما اذا
 قام رجل بشفعة على نكاح امرأة فقضى له بها ثم اقام اخو بشفعة اخرى لم يشفع اليها وكذا اذا قام بشفعة على نكاح
 ثم لم ينفذ ثم اقام اخو واقام البنت لم يشفع لانه فان لم يكن هناك سبق في الخرج فقد قال ابو حنيفة
 انه لا علم بذلك وقالوا يعتبر اكثرهما بول لان الكثرة تدل على زيادة القوة وروى ابو حنيفة في ذلك
 ابو يوسف رحمه الله وقال له هل رايت قاضيا يوزن البول بالوزن واذا استويا في المقدار فقد قال لا اعلم
 بذلك ومن المعلوم ان الاعتراف بعدم العلم دليل على قوة الرجل وديانة فلا مخرج في ذلك على ابو حنيفة رحمه الله وصاحب
 واذا بلغ صاحب الامن فلا بد ان يوزن الاشكال بظهور علامة لانه ان جابح بذكره او بنت له كنه واحتمل
 كاصلام الرجال فهو رجل وان لم يلد له فاني كنه في المداة او راى ايضا كالتسا او جومع كالجامع او
 ظهر به حمل او ظهر في قديم ان فهو امرأة فهذه علامات لا بد ان يظهر عند بعضها عند البلوغ وقوله مقبول
 فما كان من هذه الامور باطنا لا يعلم غيره ثم ثم قلنا لا يقع اشكال بعد البلوغ هكذا ذكره الاطام السرخسي في
 كتاب الخفي وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار به عند النكاح وبنات اللحية واذا امي نفوذ الرجال وبالنسبة
 وحاض نفوذ النساء لان شكلا وكذا اذا مال نفوذ النساء وامي نفوذ الرجال لان كل واحد منهما دليل

في الامور

الاول

ادن
 ٥٢

الاشكال فاذا احتوا على صا واذا اخبر الخفي شخص او منى او منى الى الرجل او النساء
 فويل له من العمل وجوزع بعد ذلك الا ان يظهر كذب بقبيل مثل ان خبر بانه رجل ثم يترك العمل بقوله
 هو وان وقع الاستنباط بغير ان الناس جسا فقول محمد بن حماد وعندهما والخفي المشكك سواء والمراد انه ما
 قبل ان يترك من غير حاله بنات اللحية او هوود الندي واحتمل العلماء في حكم الخفي المشكك باب الارث
 محل الصنف فصار على هذه ومن حار حوله الخفي المشكك اقل البصيصي المصني الذكر والانثى انما
 الخالي عنده صوره الله واصحابه يغي عند محمد بن يوسف في قوله الاول وهو قول غايه الصحاح رضي
 الله عنه القبول عندنا فان قيل لا دالم تقوله نصيب الانثى مع انه الاقل قلنا نصيب الانثى قدس ونصيب
 الذكر كما في اولاد الام وقد يورث عنه كما اذا تركت زوجا وابا واخا لام ونسب لاب فالمرء
 سنة ونسب منها اذا جعلت الخفي ذكرا فلولو ونسبها وهو ثلاثة وللأم سند بها وهو واحد لولد
 الام سند من اخو صنف واحد وهو الخفي بالعصوبة لكونه اخا لاب وان جعلته انثى كان اخا لاب
 بعول المسلة الاثنا ثلثة للزوج وواحد للام وواحد اخو للاخت للام وثلاثة اخو للخفي
 لكونها صاحبة النصف ومن الظاهر المكشوف ان ثلثة من ثمانية اكثر من واحد من ستة فان ما
 فانه تقسمه اقل النصيب باسواء الخالي قلت فائدة انه لو لم يرد ما قل البصيصي اسواء حال
 المذكورة والافوته لاشية للام علينا فيما اذا كان تحت بورت في احدى الخالي وحرمه الام
 كما اذا تركت زوجا واخا لاب وام وخفي لاب فاذا اذ جعل انثى كان له سهم من سهمه وان جعل
 ذكر لم يكن له شيء فلما اريد باقل البصيصي اسواء الخالي كان الحكم شاملا لهذه الصورة بانه جعل
 ذكره فلا يستحق شيئا كما اذا ترك ابا وبنتا وخفي للخفي ههنا نصيب بنت لانه ميسر اي
 بونه على قدر رتبة ذكورية وانثوية والراى على ذلك مشكوك فلا يستحق حرد الشكر وعند عامر بن
 السبع وهو قول ابى عباس رضي الله عنهما للخفي نصف البصيصي بالمبارعة براء محمد بن حماد في كتاب
 الخفي لا يورثه عن السبع انه سئل عن ميراث مولود فاعيد للام من السابق ذكره فعلم ان نصف حظ الذكر ونصف
 حظ الانثى بناء على المبارعة التي عند موسى في الورثة فانه يقول انما ذكر ولي نصيب المذكورة وهم يقولون ان
 ان ذلك نصيب الانثوية فمدفع النصف البصيصي اعتبارا لاني لاني اذ لا يمكن ترحيم احد منهما على الاخر

لله في الامور
 ٥٣

ذكر الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وان جاز بالولد لا يترتب اقل مدة الحمل
لا يثبت ادم متعلق علوقه ولا ضرورة ههنا لا يقدروا وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحي
منه فان العلوق هناك يستدل بالكثر اوقات الحمل المبررة اثبات نسبة من الميت بعد ارتفاع النكاح
بالموت اما اذا كان الحمل من غيره فنسبة ثابتة في ذلك على ضرورة ههنا لا اعتبار بالكثر الاوقات بل
بجانب الاقتصار على ما هو اقل مدة الحمل وما دونه حتى يتحقق وجوده حال الموت وطريق معرفة حصة لكل
وقت الولادة ان يوجد منه ما يعلم به الحيوة كصوت او عطاس او بكاء او حرك او حرك عصبه فان خرج
اقل الولد فظهر منه شيء من هذه العلامات ثم مات لا يثبت لانه كما لا يخرج اكثره ميتا فكان خرج كل
ميتا فلا يثبت وان خرج اكثره ثم مات يثبت لان الاكثر له حكم الكل فكان خرج كل ميتا فلا يثبت جازم في
من انه عليه السلام قال اذا استعمل الصبي ورث وصلى عليه واطمأن به في خروج الاكثر او الاقل
ما ذكره بقوله فان خرج الولد مسقيا وهو ان خرج داسه او لا فالمتبر صدره اعني اذا خرج صدره
خرج كله وهو حي يثبت اذ قد خرج اكثره حيا وان خرج اقل من ذلك لم يثبت وان خرج مسكونا
وهو ان خرج دجلا او لا فالمتبر سرته فان خرجت السرّة وهو حي يثبت اذ قد خرج اكثره حيا وان
لم يخرج السرّة لم يثبت

الحمل ان يصح للسدة على عذر من اعني على تقدير ان الحمل ذكره
تقديره اني ثم ينظر من يصح المسكن فاذا اتوا اتفاقا جاز فاضرب في احداهما جمع الاخر وان تباينا فامر
كل احد هما في جمع الاخر فالخامس يصح المسكن ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسكنه وكونه في مسكنه
ان يثبت على تقدير التباس او في وقتها على تقدير التوافق واضرب ايضا نصيب من كان له شيء من مسكنه ان يثبت في
ذكره او في وقتها على ذلك التقديرين كما ذكرنا في مبرات الحنفى ومن ههنا يعلم ما قلنا وبنينا ان
اشارة في الفصل الا انه في النظر في الحاصلين من القرب لكل واحد من الورثة اعني اقل معطى لذلك الوارث لان
استحقاقه للاقل مستحق والبصل الذي بينهما اي من الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه استحقاقه
مستحق من الفصل هل هو لكل او غيره فيوقف الى ان نزول الاستنباه فاداهما في ذلك الاستنباه
فان كان لكل مستحقا لم يوقف بها وان كان مستحقا للبعض فما حد لكل ذلك البعض والباقي مقوم من
الورثة معطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفه من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابونا وامراة جازما

صاحب الاصول في كتاب الوارثه

سلي

من اربعة

من اربعة وعشرين على تقدير ان الحمل ذكره لانه احق فيها من سبعة وثلاثين وما في ذلك وجه فاما وهو
تلك والى واحده من الابوين البدين وهو اربعة وللبنات مع كل ذكر البات وهو ثمانية وعشرون
من سبعة وعشرون على تقدير ان الحمل ذكره لانه احق فيها من سبعة وثلاثين وما في ذلك وجه فاما وهو
وتقول من اربعة وعشرين على سبعة وعشرين وللأبوين ثمانية وللأمراة ثمانية وللبنات مع كل ذكر البات
سبعة وعشرون ومن غرضي تصحيح المسكن في اربعة وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثبات لان
مخرج وهو ثمانية بعد ما ما اضرب وفي احداهما ثمانية وهو ثمانية من الاول وسبعة من الثاني
في جمع الاخر صار لاصحابها ثمانية وستة عشر منها ومنها يصح المسكن اذ على تقدير ذكورية المرأة سبعة
وعشرون ولكل واحد من الابوين ستة وثلاثون وذلك لان سهام المرأة من مسكن المذكورة اعني اربعة
وعشرون ثلاثة كما اذا عرفت فاذا ضربت في وفق مسكنة الابوين وهو سبعة بلع سبعة وعشرين وسهام
كل واحد من الابوين من مسكنة المذكورة اربعة فاذا ضربنا في ذلك الوفاق بلغ ثمانية وعشرين وعلى تقدير
ابوين للمرأة اربعة وعشرون لان سهامها من مسكنة الابوين اعني سبعة وعشرون ثمانية فاذا ضربت
في وفق مسكنة المذكورة وهو ثمانية صار اربعة وعشرون ولكل واحد من الابوين ثمانية وثلاثون لان سهام
كل واحد منها من مسكنة الابوين اربعة فاذا ضربنا في وفق مسكنة المذكورة وهو ثمانية صار ثمانية وعشرون
فمعطى للمرأة من المائتين والستة عشر اربعة وعشرون لانها اقل نصيبها على تقدير ذكورية الحمل وانثوية
من نصيبها لانه اسمهم وفي الفصل بين الصبي والابن ان يكشف جال الحل ويوقف من نصيب كل واحد من
الابوين اربعة اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور كل منها اقل الصبيين وهو اثنان وثلاثون ويوقف الفصل
الذي عليها فقد جعل لكل في حق الزوجية والابوين اني ومعطى للبنات من ذلك المبلغ ثمانية عشر منها في كل
لان الموقوف في جهتها نصيب اربعة من عند لا حصة له لان اقل نصيبها انما يحقق في مذهب على هذا
التقدير دون تقدير اربع بنات واذا كان البنون اربعة قضيبها مما في من ذوي الارحام في المسكنة
المذكورة وهو اعني ذلك البات ثمانية عشر لاسف سهم واربعة اسهم لانا اذا اعطينا من
كل من سهمي والبنات سهمها واحد في اربعة اسهم فكل من سهم اخر الاشخاص في ثمانية عشر اربعة اسهم
سهم من اربعة وعشرين من مسكنة المذكورة وهذا نصيب موقوف في ثمانية وعشرين من مسكنة الابوين
حاصل هذا القرب ثمانية عشر منها في المائتين والستة عشر والبات منها بعد ما اعطى الابوين والزوجية
والبنات موقوف وهو اي ذلك البات ثمانية وعشرين لان الذاهب ثمانية واحد من ولدت بنتا واحدة

نشي

الدكتور

او اكثر فتح الموقوف للبنات وذلك لاننا جعلنا الحمل انثى في حق الزوج والابوين واعطينا كل واحد منهم ما هو
نصيبه على قدر الاثنية فقد استوفوا حقوقهم على قدر الاثنية فكان جميع ما يقع بعد حقوقهم وهو ثمانية وثلاثون
وعشرون نصيبا للبنات او البنات الا يرى ان نصيبهن من ستة الاثنية اثني سبعة وعشرون نصيبا
فما اضربت في وقت المدة المذكورة وهو ثمانية مائة وثلاثة وعشرون نصيبا وقد احدث منها للبنات
ثلاثة عشر نصيبا لا الباء الذي هو ثمانية وخمسة عشر نصيبا للبلوغ مائة على السوية فان اسقام عليها
والا فان كان من السهام وروهن موافقة ما ضرب وفق الروس في المائتين والستة عشر فان يقع
المدة وان لم يكن منها موافقة بل مباينة ما ضرب جميع عدد الروس في جميع المائتين والستة عشر فما حصل
كان نصيب المدة وان ولدت ابنا واحدا او اكثر فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفا من نصيبهن
يعطى المرأة الثلثة التي كانت موقوفة من نصيبهن مدة المدة ليعمل في كل سبعة وعشرون نصيبا
النصيبين ويعطى كل واحد من الابوين الاربعة الموقوفة من نصيبه من مدة المدة فيتم لكل منها الثلث
النصيبين وهو ستة وثلاثون نصيبا بعد ما اخذت هؤلاء الثلثة وما اخذته البنات وهو ثمانية واربعة
نصيبات الثلثة عشر التي اخذتها البنات حتى تبلغ مائة وسبعة عشر نصيبا وهذا المبلغ من الاولاد ان يقع عليهم
للكرميل حظ المائتين وان اكسر نصيب المدة ما عرفته مرة وان ولدت ذكرا وانثى فالرجال على قياس ما
اذا ولدت ذكرا كما لا يخفى وان ولدت ولدا غير ميتا فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفا من نصيبهن
ويعطى للبنات الا تمام النصف وهو اى ذلك التمام خمسة وتسعون نصيبا لانها كانت قد اخذت ثمانية عشر
فيكمل المائة نصف النكحة وهو ثمانية وثمانون نصيبا والباءة من المائة والاربعة بعد تكميل النصف للاب وهو سبع
اسهم لانه عصبة على ما مر من ان له مع البنات فرضا ونصيبا واعلم ان الميت اذا ترك من لا يصح فرضه
بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا ترك حده وامراة حامل فانه يعطى للمدة السدس وكذا اذا ترك امراة
حامل وابنا للمرة الثلث وان الوارث اذا كان من سقطه احدى حوائج الحمل فانه لا يعطى شيئا
لان اصل اسحقه مشكوك ولا يورث مع شك كما اذا ترك امراة حامل واجا او عا فلا شيء للاب او
العم كوز ان يكون الحمل ابنا فاقرباه سابقا انما هو من سقطه من الودعة والله تعالى اعلم
في المفقود وهو الغائب الذي يقطع خبره ولا يدري حيوة ولا موته من مائة مائة نصيبا
بقوله المفقود حتى في ماله حتى لا يرث منه احد لثبوت حيوة باسحاب الحار وهو معتبر في ايقان ما كان
على ما كان دون اثبات ماله كمن ولد لم يثبت اسحق في ورثته لانه لا يترشح امراة عندنا وهو
على رضى الله عنه ويوقف ماله حتى يصح موته او ينفى عنه مدة واحصت الروايات في تلك المدة فيعطى ما هو

نصيبها
١٦

لله الميراث من احد من اقربائه حكم مائة نصيبا للمعتق اقرانه جميع البلدان والاولى الاصح كما ذكرنا في الفصل الثاني
ان المعتق اقرانه في ماله لان الاعمار مما يتفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وانما اعتسار جميع الاموال
في حرج عظيم وروى الحسن بن زياد عن الحسن بن محمد بن احمد ان نكلا المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد في
المفقود يعني على ما استمر من العام من ان لا يعطى احد اكثر من هذه المدة وهو من الاكاذيب المشهورة فلا
اعتد اياه وقال محمد بن احمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن سنان بن هانان الرواسي
لم يوجد في الكتب المعتق وروى عن ابي يوسف انه اذا مضى مائة سنة من ولادته حكم موته اذا اظهر في
زمانا انه لا يعطى احد اكثر من مائة وكان محمد بن سلمة في هذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه خطأ
فانه عاش مائة وسبع سنين وقال بعضهم تسعون سنة لان الزيادة عليها زمانا في عامة النذر فلا يباينها
الاحكام الشرعية التي مدارها على الاغلب قال الامام القرافي في وعده القوي وذكر بعضهم لانه تسعون
سنة لا وروى من الحديث في اعمار هذه الامه وقال بعضهم مائة المفقود ويوقف لاجتهاد الامام في موته وهو
مذهب الشافعي رحمه الله فانه قال اذا مضى مدة يقضي القضاء بان مثله لا يعطى اكثر من هذه المدة حكم مائة نصيب
ماله على ورثته الموجود من حال الحكم ثم ان الالباق بطريق الفقهاء لا تقدر بشي كان ظاهر الرواية اذا لم يحال
للقياس في نصف المقدار ولا نصيبا في حال احوال اعتبار اقرانه ومطاييرها كما قيم الميراثات وبميراث
الاب والمفقود موقوف حكمه في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كانه الحمل فان كان المفقود من
الحاضر لم يعرف اليهم شي بل يوقف المال وان كان لا محتمم معطى كل واحد منهم ما هو الاقل من نصيبه
على تقدير حال حيوة المفقود ومائة فاذا مضت المدة وحكم موته فانه لو رثته الموجود من عند الحكم بموته
ولا شيء لزمات منهم قبل الحكم بذلك لان الشرط التوحيث لقا الوارث حيا بعد موت المورث وما كان
موقوفا لاجل من حال مورثه بولد الوارث مورثه الذي وقف ذلك المفقود من ماله كانه الحمل ان انفصل
هذا اسحق نصيبه وان انفصل ميتا باخذ الوارث ما كان موقوفا من نصيبه فكذا هنا ان ظهر المفقود حيا
اخرجه وان حكم موته لم ينفى شيئا مما وقف له الاصل في نصيب الميراث المفقود ان يصح للمدة على تقدير
حيوة ثم يصح للبنات على تقدير وفاته ومائة العمل ما ذكرنا في الحمل وهو ان ينفى في سبعة اوقات
فان توافقا ضرب وفق احداهما في جميع الاخرى وان تباينا ضرب احداهما في الاخرى فما حصل من
الضرب على الوجهين كان نصيب المدة على كل واحد من التقديرين ثم ضرب نصيب من كان له من مائة

منها حصل وجالهم وبي فاتهم وودادهم كما فعل ابو بكر رضي الله عنه على حقه فاصاب عددا من مشركي
 قورث له محرم الحبيب وبي رضي الله عنه وودادهم ما اردوا ولم يبايعهم حتى مضى من شهر ربيع
 ورم واخلف الروايات في ان اي وارث يعتبر في قسمة مال الميراث فروي الحسن عن احمد بن محمد بن ابي
 وقت رويته وبي للموت الميراث في زمانه بغيره ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك حتى لو اقيم بعض قرانه
 او ولد له من عقوق حادث بعد الرد لم يرث منه وروي ابو يوسف عنه انه يعتبر وجود الوارث وقت الرد
 ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل الميراث بل يكون ميراثه لورثته وروي محمد بن وهب عن الامام انه يعتبر من كان قارنا
 له حسن مل او مات سواء كان موجودا حال ردته او حدث بعدها
 في الاستير حكم الاستير
 سائر المسلمين في الميراث عالم ببقا دينه في ميراث وبيوت منه لان المسلم من اهل دار الاسلام انما كان ايراثا
 ان زوجته التي في دار الاسلام لا يمس منه فلا سيرة كما لا موزع قطع عصمة النكاح لا يورثها في الميراث فان
 خارق دينه في حكم الميراث لا فرق بين ان يرتد في الاسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب
 وبعث فيها فانه على القدر من نصيب ميراثه فان لم يعلم ردة ولا حيوة ولا موته في حكم المفقود فلا يمس
 ولا يزوج امراته حتى يتكشف خبره فان الدعي ورثته ان ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك الاستنابة
 عدلي فاذا شهد احكم القاضي بوقوع الفرقة بينه وبين امراته وقسم ماله بين ورثته لانه ميت حكمه عند قضا
 القاضي فان جاء بعد قضاء او اكر الرد لم يقض القاضي حكم فلا يرد عدة امراته ولا ماله الا ما كان قابلا
 في بدو ردة كان الميراث المعروف اذا جاء تاييدا وان سمع القاضي شهادة العدلين ولم يحكم بها بعد حتى جاء
 واكر الرد كان ماله على حاله ارتدا ولم يرتد لكن القاضي يترك الشاهد فان عدلا امان منه امراته لان
 ذلك حكم من الرد ولا حكم بغيره وامهات اولاده لانه حكم من الموت ولا يكون الميراث حكم
 الموت الا اذا انفصل بقضاء القاضي
 في العرق والحربي والعدلي اذ مات جماعة منهم
 قرابة ولا يورث اياهم مات او لا كما اذا غرق في السفينة فمات او وقع في النار فمات او سقط عليه جبان
 ميت او قتل في معركة ولم يعلم بالقدم والناخرة موتهم جعلوا كأنهم ماتوا معا والكل واحد منهم
 سواء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض هذا هو الحق عندنا وعندنا ما لا يرضى عنه

فما حكمه

فما حكمه عند ان فاتح وهو مروي عن ابو بكر وغيره في ان ثابت رضي الله عنه منهم كما قد ذكره
 قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما في احد الروايات عنهما يورث بعض هذه الاموات
 في الاموات كل واحد منهم من صاحبه فانه لا يرث منه والا لزم ان يرث كل واحد من مال
 ولا شك في بطلان ذلك والله ذميب ان لا يبع والوجه في ذلك ان سبب استحقاق كل منها ميراث
 في حياته بموته بعد موت صاحبه وقد عرفنا حيوة سقن يجب ان يترك به وسبب الحرمان
 في قبل موته وهو ما كوكفه فلا سبب الحرمان بالشكر الا فيما ورد في كل منها من صاحبه لاجل الضرورة
 في ان يورث احداهما من صاحبه توقف على الحكم بموت صاحبه قبله ولا يقصور ان يرث صاحبه
 لكن ما لبث للضرورة لاسعدى عن جعلها وفيما عدا ذلك من المال تمكك فيه بالاصل فان القين
 في المال بالشكر كمن سقن بالظهارات وشكر في المحدث او بالعكس ولنا ان سبب استحقاق كل منهما
 في صاحبه غير معلوم يقينا وعالم يقين بالسبب في ثبوت الاستحقاق اذ لا يصور شيئا بالشكر
 في ان السبب ههنا بقاء صاحبه بعد موت مورثه وانما لم يعلم ذلك بطريق الظاهر وبسبب
 دون الدقني اذ الظاهر في ما كان على ما كان وهذا البقاء لانعدام الدليل المزبور لا يوجد الدليل
 في فخذ ما سبب الحيوة في بقاء ما كان لانه اثبات ما لم يكن كحيوة للمفقود فمحل تاييده في الموت
 في استحقاق الميراث من مورثه وانما قد ظهر الموتان ولم يعلم السبق فمحل كنهها وقعا معا كما اذا
 في امراته ثم تزوج احتيا ولم يدر السابق منها فانه محل كانه وقعا معا فنفس النكاحان فكذا
 الاخوان مثلا كما انهما ماتا معا فميراثهما يورث احداهما من الاخر كما في صورة اجتماع الموتى في حصة
 في خادجه من زيد بن ثابت رضي الله عنه قال امر ابو بكر الصديق رضي الله عنه بتوزيع اهل المدينة
 لاهاء من الاموات ولم يورث الاموات بعضهم من بعضهم وامر في عمر رضي الله عنه بتوزيع
 في عمره من وكان الصديق لموت باسرها فميراثه للاحياء من الاموات ولم يورث الاموات
 في ملكه نقل عن علي رضي الله عنه في قبل الميراث وصفين فاذا غرق اخوان الكبر والصغر وحلف
 مولى وترك كل منهما فعين دورهما فميراثهم ترك كل واحد منهما فيعطى اكل واحد
 في كل من النصف وهو حية واربعون ولو لاه مائة وهو

منها
قول
ور
وة

فان يكون وعند عيسى وبن مسعود دس اية بقا عنها في احدى الروايات عنهما حكم موت الاكبر او ايهما
فعلام السدس واثنتي عشرة وظلته النصف فيه واربعون وللاصغر مائة ثلاثون ثم حكم
موت الاصغر فقسمة تركته كذلك فبقى من تركته كل منها ثلثون وثلثون وثلثون
كل منها من صايب فعلام من ذلك الى السدس وهو مائة واثنتي عشرة
منها نصف وهو في شدة الماء والحرارة لان كلا منها لا يرت



من صايب ما وردت منه في اجمع لام كل منها عشرة
ونفسته مستون ولولا عشرة للمدونة على النمام
وعلى رسول الله الصلوة والسلام

يوم الخميس في شهر شوال

في سنة ١٢٨٥ هـ

الحنف الرام اعلى

حاجي عبد الرحمن

الشمس قدس الله

اغفر له ولوالديه

والكاتب محمد

م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء ائمةً مهتدين
والسنة النبوية هدىً
والله اعلم بالصواب

لقد جاءكم من ربكم فطمان
العلماء قدس الله
العلماء قدس الله
العلماء قدس الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء ائمةً مهتدين
والسنة النبوية هدىً
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم